

# الورقات في أصول الفقه

تأليف

الإمام عبد الملك بن عبد الله الجويني الشافعي  
الشهير بإمام الحرمين المتوفى سنة ٤٧٨ هـ

وعليه شرح

العلامة جلال الدين محمد بن أحمد الحلبي الشافعي  
المتوفى سنة ٨٦٤ هـ

وحاشية

المحقق الشيخ أحمد بن محمد الدمياطي الشافعي  
المتوفى سنة ١١١٧ هـ

الطبعة الثالثة :-

١٣٧٤ هـ بمصر ١٩٥٥ م

الطبعة الرابعة :-

يكم صفر الظفر ١٤١٩ = ١٩٩٨ م

مركز توعية الفقه الإسلامي

حيدرآباد - اندامرابوديش - الهند



# الورقات في أصول الفقه

تأليف

الإمام عبد الملك بن عبد الله الجويني الشافعي

الشهير بإمام الحرمين . المتوفى سنة ٤٧٨ هـ

## وعليه شرح

العلامة جلال الدين محمد بن أحمد الحلي الشافعي

المتوفى سنة ٨٦٤ هـ

## وحاشية

المحقق الشيخ أحمد بن محمد الدميض الشافعي

المتوفى سنة ١١١٧ هـ

الصيغة الثالثة

٣٧٤ هـ بعد ١٩٥٥ م

الطبعة الرابعة

يكم صفر المظفر ١٤١٩ = ١٩٩٨ م

مركز توعية الفقه الإسلامي

حيدرآباد - اندامار ديش - الهند

فاعتبروا يا أولى الأبصار  
(قرآن كريم)

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعل سيدنا محمدا صلى الله عليه وسلم أطيب الأئمة . وطهر فروجه وحسنه الكتاب  
المرز المعبر للمحول . وآناه حوامه الحكم فهي سنة الفراء . ومن أحسن الترخيب وبافهمها السعادة  
دينا وأخرى . وأنشده أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة من عند صحيح الأعمال ، وأداء  
العرص والمددوب وساطق في معيشة الحلال ، واحسن فاسد الأمور ومكروهاها وامنع من الحرام  
فاسماح الجنة ، وانهاده من حياء مولاه بالإكرام ، وأنشده أن سيدنا محمدا عبده ورسوله الحات على  
التعفة في الدين ، المؤيد بالدلائل القطعية وواسحات العرائض صلى الله عليه وسلم وعلى آله المطهرين  
من الأدناس ، وصحابة المحمدين على الحق وكان إجماعهم من أعظم الدلالة مع الاستصحاب والقياس  
وبعد : فهذه ممرات شريفة وعبارات اطعمة لشيخنا علامة عصره وفريد عصره الشيخ « أحمد  
ابن محمد الدماطي » الشافعي معقلا الله الحرام مكة المكرمة بمعهده انه بالرحمة والهدى ان على شرح  
ورقات أنى للمالى إمام الحرم للشيخ حلال الدين المحلى أنزل الله عليهما سبحانه رحمة وتكريم  
مخوذة حبه حرد بها بأمره من حظه بها مش بسجده حين قراءته الشرح المذكور لجمع هذه الطلبة  
المسجد الحرام . فهاهنا محمد الله سبحانه مطلوبه بمصرقة مقيمة . وأسأل الله أن يجمعها كما يجمع  
بأصلها وأن يجعل عملها الصالح لوجه الكريم إنه حواءه وف رحم (قوله بسم الله الرحمن الرحيم)  
أى بكل اسم من أسماء الذات الأعلى للوصف كمال الإمام أو بإرادته دلالة شدي أو ذات مبدىا مبركا  
أو مسميا ، وانصر على السمة الحسول الحمد بها فاتها بضم بسمه المحلى إله تعالى على الوجه  
المخصوص ، وادفع بها لأنها من ألباع البناء وحمد الفضلاء ولهذا اكتفى الإمام المحار في أول  
صححه ، ورك السلام احصارا ، ومحمل أنه أتى بها لفظا . والحاصل أن الذى جمع الدفعة والحمد  
والشهادة ذكر الله تعالى وقد حصل بالسمة (قوله هذه) إن كانت الخطبة قبل الألف بالإشارة  
إلى ما فى الدهن أى مفصل هذا المحمل وورقات ، وإن كانت بعد الألف فإما أن يكون إلى ما فى الدهن  
أو إلى ما فى الخارج أى القوش (قوله وورقات) صفها الإمام العالم العلامة أبو العالى عبد الملك بن  
يوسف بن محمد الحويزي الشافعي ، ولد سنة تسع عشرة وأربع مائة حاور بمكة وادرسه مع سيب  
بنو مجمع طرق الشافعي ثم عاد إلى بسابور حتى له الورر مطام الدين الدرسة النظامية فخطبها  
وحلس للوعظ والمداطرة ، ومات سنة ثمان وستمائة وأربع مائة بمصره نحو سبع وخمسين سنة ، وأعلنت  
الأسواق يوم موته وكانت تلامذه يومئذ قريبا من أربع مائة ، وبسبب للحرمين لمهاورته بها كذا  
في الشواقي على عبد السلام ، وفي حادثة شجاعة على كفاية الصوام ولعب بذلك أى إمام الحرم لا يحصر إمام  
الحرم المكي والمدني فيه ثم إن قوله وورقات فيه محار علاقته المهاورة وهو على بقدر مضاف أى ذات  
ورقات (قوله قللة) هذه من كلام الشارح وهو الامام العالم العلامة شيخ الاسلام معقلا الأمام ومقبة  
الدعاء الأعلام حلال الدين محمد بن أحمد الحلبي الشافعي ، ولد سنة إحدى وتسعين وسبعمائة . ومات أول يوم  
من سنة أربع وستين وثمان مائة بمصره نحو أربع وستين سنة ، وإما صرح بقوله فليله مع فهمه من

(الرحمن الرحيم)  
(هذه وورقات)

(تشمل على معرفة أصول من أصول الفقه) يندرج بها المتدنى وغيره (٣) (وذلك) أي لفظ أصول

الفقه مؤلف من حروف  
معرد من أفراد المعاني  
للكتب لا الجمع والمؤلف  
يعرف بمعرفة ما ألف منه  
(والأصل) الذي هو معرد  
الجزء الأول (ما سبق عليه  
غيره) تخلص الحداد أي  
تسليمه وأصل التحريم أي  
طرد في الناس في الأرض  
(والفروع) الذي هو معاني  
الأصل (ما سبق على غيره)  
لغرض الشجرة لأصلها  
وذلك الفقه لأصوله  
(والغاية) الذي هو الجزء  
الذي هو معنى لغوي، وهو  
الفهم ومعنى ترميم  
(معرفة الأنظمة الشرعية)  
التي طرحتها الأحكام  
تعليم بأن الله في أوامره  
واحدة وأحكامه  
وأن الله من الليل شرع  
في سوره من أوامره  
واحدة في أن الله  
واحدة في الحلال والمباح  
الفعل يفعل بوجه الاستعانة  
ومع ذلك من  
الحلال، والحلال ما ليس  
طريقه الاحتياط فالعلم بأن  
الصلوات الخمس واحدة وإن  
الربا محرم ومع ذلك من  
المسائل العظيمة فلا يسمى  
فقهها الفقه هنا العلم بمعنى  
الطن (والأحكام) المرادة

جمع الفقه بنسبته للسند ولثلاثين يوم حروجه عنه قد يستعمل لكثرة (قوله تشمل على معرفة)  
صفة أو حرمان أو استيفاء أي محوى أو سطره (قوله أصول) أي أنواع من المسائل وسمى كل  
نوع صلا لا يعصاه عن غيره (قوله من أصول الفقه) صفة لأصول أي كائنة ملاك الأصول من حمله  
أصول الفقه أي من الفن المسمى بهذا الاسم والمراد بها الأدلة السمعة من الكتاب والسنة والإجماع  
من حيث إثبات الأحكام بها بطريق الاحتياط (قوله يندرج بها المتدنى وغيره) استيعاب المتدنى بها يكون  
بالعلم واسع غيره يستدرك ما عده أو يحكمه أصول الملوك المتدنى في غيره بدارات محسنة  
قوله إلى الله أي لقوله أي لفظ أصول الفقه من به تارة أشار إليه لفظ أصول الفقه معرفة الاحكام  
مؤلف والدألف كالتأليف من خواص الألفاظ وحاشا لغيره استيعاب لأنه ذكر أصول الفقه بمعنى  
الفن ثم عاد عليه اسم الإشارة أي اللفظ (قوله مؤلف) أي بحسب الأصل والإفانذار به مع ذلك لأنه  
لفظ على الفن لمخصوص (قوله من حروف) أي حروف أولية نظر لأن له حروفا آخر وهو الصورة أعنى إحصاءه  
الأول لا الثاني فثبت أصول لفقه أدلة من حيث هي أدلة ونحوها بأنه تركه بما لا يرد عليه على المتدنى  
والاستيعاب من سعة (قوله من أفراد المعاني للتركيب) دفع به به مال وصف الحرفين بالافراد  
مصحح لغيره الأول لأنه جمع لا معرد وحاشا للدفع أن المعرد من الموسوعين من الأفراد المعاني  
لتركيبه ومع عدم دلالة اللفظ على حروجه معناه مفيد للجمع وغيره لامن الأفراد المعاني للجمع أي  
وسمى به وسماه على الجمع لأنه يحسن التوفيق ويطلق المفرد على معاني الخلق وعلى معاني المعاد والسمعة  
في قوله وسماه به في قوله حروف الصلة على غير الموصول ولم يرد حروفا على المعاد  
الركوعي ما سبق عليه غيره أي نسي محسوس أو معتدول وكذلك قوله ما سبق على غيره (قوله وفروع  
الفقه) من أصل أو الأعم إلى الأخص (قوله لأصوله) هي الأدلة الاحتمالية أو الأدلة مطلقة (قوله  
وهو السند) أي لما دق وغيره وقيل أنه لما دق فلا يقال فثبت أن السماء فوقنا فقال فقه كمهم وربما  
ومعنى وفقه لمصالح إدراكه في الفقه وهو لغيره إذا صار الفقه له سحبة (قوله هو معرفة الأحكام  
السمعة) أي التنبؤ بغيرها أي يكون عهده مدركه بعدد ما على يحصل التصديق بأي حكم أراد  
وإن ذكر حلالا فعل كالأمام مالك حار مثل (قوله التي طرحتها) أي طريق تنويرها صفة  
بمعرفه وقوله الاحكام هو من التوسع في نوع التبرير وقوله كالعلم أي كسنة العلم (قوله في مال الصبي)  
أي أو انصه بل لفظ الصبي تشمل الصفة كما يقع الاسموي عن الفقه (قوله في الحلال والمباح) أي كالحلال  
أمره لا صرف فيه بخلاف الحرام كقوله لا استعماله والمكروه كسنة إعاد كسنة الحاجة أو صغيره  
لينة (قوله يعني الطن) هو السند والراجح والاصافة خفصة ولا إشكال في استعمالها في المعرفه  
هذا المعنى إما لأنها معروفة عن غيره وإلا لأنها مشهور لهم أو علمه عنده واسعة وهي العقيدة  
محصولها عن الاستعداد لأنه إنما بعد الطن وإنما قال بالمعرفة العلم بمعنى الطن ولم يقل بالمعرفة بمعنى  
الطن لأنه مشهور إطلاقها بمعنى الطن بخلاف العلم (قوله والأحكام المرادة فيما ذكره سعة) أي في التعريف  
المقدمة وأظهر في محال الاستيعاب إيصاحا للسند (قوله سعة) فيه أن الفقه منه إلا أن يؤول كلامه  
بأن المراد أن هذه السعة من حمله الأحكام المرادة وإنما أنقطع من الأحكام التكليفية بخلاف  
الأولى حروفا على طريقه المقدم من الذي يتصوره وأما المتأخرون المتصور له فقالوا المطلوب تركه  
طلبا غير حرام إن ثبت بهي مقصود فهو المكروه وإن ثبت بهي غير مقصود أي مستفاد من الأمر

فما ذكر (صفة الواجب والمندوب والمباح والمطهور والمكروه والصحيح والعائد) فالفقه العلم الواجب والمندوب إلى آخر  
السعة أي بأن هذا الفعل واجب وهذا مندوب وهذا مباح وهكذا إلى آخر السبعة .

وجوده لواحد من العصاة مع العفو عن غيره ويجوز أن يزيد ويترتب العقاب على تركه كما عبر به غيره فلا ينافي العفو ( والمندوب ) من حيث وصفه بالنذب ( ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه ، والمباح ) من حيث وصفه بالإباحة ( مالا يثاب على فعله ) وتركه ( ولا يعاقب على تركه ) وفعله أي مالا يتعلق بكل من فعله وتركه نواب ولا عقاب ( والمخطور ) من حيث وصفه بالخطر أي الحرمة ( ما يثاب على تركه ) امتثالا ( ويعاقب على فعله ) والمكروه ( من حيث وصفه بالكرهية ) ( ما يثاب على تركه ) امتثالا ( ولا يعاقب على فعله . والصحيح ) من حيث وصفه بالصحة ( ما يتعلق به النفوذ ويعتد به ) بأن استجمع ما يعتبر فيه شرعا عقدا كان أو عبادة ( والباطل ) من حيث وصفه بالبطان ( ما لا يتعلق به النفوذ ولا يعتد به ) بأن لم يستجمع ما يعتبر فيه شرعا عقدا كان أو عبادة والمقد يتصف بالنفوذ والاعتداد والعبادة تتصف بالاعتداد فقط اصطلاحا ( والفقه ) بالمعنى الشرعي ( أخص من العلم ) لصدق العلم بالحق وغيره فكل فقه علم وليس كل علم فقه ( والعلم معرفة العلوم ) أي إدراك ما من شأنه أن يعلم

بضده فهو خلاف الأولى ( قوله فالواجب ما يثاب الخ ) أي قولاً أو فعلاً أو اعتقاداً وسواء كان واجباً عينياً أو كفاًئياً ( قوله من حيث وصفه بالوجوب ) هي حيثية تقييد لحيثية تعليل كقولك البار من حيث إنها حارة تسخن أي لا يثاب عليه وصفه بالصحة أو البطان ومنه يعلم أن هذه الأقسام متداخلة لا متباينة كصلاة الفرض في محل منسوب أو في الحمام مثلاً ولا منافاة بين الإثابة والمعاقبة لأنهما باعتبارين مختلفين ( قوله مع العفو عن غيره ) لا يقال إن ترك مفرد مضاف وهو من صيغ العموم لجواز حمل إضافته على الجنس أو المهد الذهنى ( قوله والنذوب ) أي المندوب إليه أي المدعو إليه فقيه الحذف والإيصال وأورد على التعريف الأذان فإنه إذا أطبق أهل البلد على تركه قولوا وعوقبوا في الدار الآخرة . وأجيب بأنه من حيث التهاون بالدين لاسياً شعاره الظاهرة ( قوله والمباح ) ويسمى أيضاً جائزاً وحلالاً ( قوله أي مالا يتعلق الخ ) إنما قال ذلك لرد ما قيل إن كلا من الإثابة والمعاقبة على كل من فعل المباح وتركه أمر جائز إذ له تعالى أن يفعل ما يشاء حتى إثابة العاصي وتعذيب الطائع فلا يصح نفي واحدة من الإثابة والمعاقبة أفاده سم ( قوله والمخطور ) ويسمى حراماً ومعصية وذنباً ومزجوراً عنه ومتوعداً عليه أي من الشارع ويسمى حجراً أيضاً في الصحاح الخطر الحجر وهو خلاف الإباحة والمخطور المحرم ( قوله امتثالا ) بأن كف نفسه عنه لداعى نهى الشرع وإنما قيد به احترازاً عن تركه لنحو خوف من مخلوق أو حياء منه أو عجز عنه فلا يثاب عليه وكذا إن تركه بلا قصد شيء ( قوله ويعاقب على فعله ) أي يقع العقاب في الآخرة عدلاً على فعله بلا عذر ، قال في الجوهرة :

فان يثابا فيمحض الفضل وإن يعذب فيمحض العدل

( قوله مع العفو عن غيره ) ولا ينافيه أن فعل مفرد مضاف لمعرفة فيعم لأنه يحجب بمثل ما تقدم من أن الإضافة للجنس أو للمهد الذهنى ( قوله ويترتب العقاب ) أي استحقاقه على فعله بأن ينتهض فعله سبباً للعقاب بمعنى أن من فعله بلا عذر استحق العقاب ولا يلزم من استحقاقه وجوده بالفعل ألا ترى أنك تقول زيد يستحق القضاء أو الإفتاء أو التدريس مع أنه ليس مثلياً بواحد منها ( قوله والمكروه ) شملت العبارة ما كان طلب تركه لهي مخصوص وما كان نهى غير مخصوص كالهي عن ترك الندوبات السقوط من أوامرهما وهو أصل الاصطلاح الأصولي وإن خالف بعض متأخري الفقهاء ومنهم المصنف فخصوا المكروه بالأول ومموا الثاني خلاف الأولى ( قوله والصحيح ) هو لغة السليم ( قوله النفوذ ) هو بالمعجمة من نفوذ السهم وهو بلوغ المقصود من الرمي أي بأن يوصف بالنفوذ ويصح اصطلاحاً أن يقال إنه نافذ ( قوله ويعتد به ) بأن يوصف بالاعتداد ويصح اصطلاحاً أن يقال إنه معتد به فإذا قيل هذا البيع صحيح أي نافذ ومعتد به ويترتب عليه حل الانتفاع بالبيع وهذا النكاح صحيح أي يترتب عليه حل الاستمتاع من وطء ومقدماته ( قوله عقداً كان الخ ) والعبرة في العبادة بظن المكلف فلو صلى على اعتقاده أنه متطهر فبان محدثاً فالصلاة صحيحة وإن لزم القضاء والعبرة في المعاملة بحسب الواقع فلو باع مال مورثه ظاناً حياته فبان ميتاً صح البيع ( قوله والباطل ) هو لغة الذاهب وهو والغسل سواء إلا في صور منها الحج فإنه يبطل بالردة ويخرج منه ويفسد بالوطء ويلزمه إتمامه ( قوله اصطلاحاً ) أي بحسب اصطلاح أهل الترع أو بعضهم وقضيته صحة وصف العبادة بالنفوذ أيضاً لغة ( قوله وليس كل علم فقها ) أي فالنسبة حينئذ للعموم والخصوص المطلق كما بين الإنسان والحيوان ويقال أيضاً كل فقيه عالم وليس كل عالم فقيهاً إذ القاعدة أنه كلما وجد الأخص وجد الأعم ولا عكس كما لا يخفى ( قوله والعلم معرفة العلوم ) فيه دور لأن المعلوم مشتق من العلم ولا يعرف المعلوم إلا بعد معرفته ولا يعرف العلم إلا بعد معرفة المعلوم لأنه أخذ في تعريفه

كادراك الإنسان بأنه  
حيوان ناطق ( والجهل  
تصور الشيء ) أي إدراكه  
( على خلاف ماهو به في  
الواقع ) كادراك الفلاسفة  
أن العالم وهو ماسوى الله  
تمالى قديم وبعضهم وصف  
هذا الجهل بالركب وجعل  
البيسط عدم العلم بالشيء  
كعدم علمنا بما تحت  
الأرضين وبما في بطون  
الحار وعلى ما ذكره  
المصنف لا يسمى هذا  
جهلا ( والعلم الضروري ما  
لا يقع عن بطر واستدلال )  
كالعلم الواقع بإحدى  
الحواس الخمس الظاهرة  
وهي السمع والبصر والشم  
والذوق فانه يحصل  
بمجرد الإحساس بها من  
غير نظر واستدلال  
( وأما العلم المكتسب  
فهو الموقوف على النظر  
والاستدلال ) كالعلم بأن  
العالم حادث فانه موقوف  
على النظر في العالم وما  
نشاهده فيه من التغير  
فينتقل من تفسيره إلى  
حدوده ( والنظر هو الفكر  
في حال المنظور فيه ) ليؤدي  
إلى المطلوب ( والاستدلال  
طلب الدليل ) ليؤدي إلى  
المطلوب فتؤدي النظر  
والاستدلال واحد وجمع  
المصنف بينهما في الاثبات

وأشار الشارح إلى جوابه بقوله : أى إدراك مامن شأنه أن يعلم . وحاصله أن الإراد المذكور مبنى على أن المراد بالمعلوم المعلوم بالفعل وليس كذلك بل المراد به المعلوم بالإمكان كذا في الحاشية ( قوله على ماهو به ) أى على الوجه الذى هو أى مامن شأنه أن يعلم ملتبس به أى بذلك الوجه في الواقع ، والواقع قبل هو علم الله تعالى ، وقبل اللوح المحفوظ ، وقيل غير ذلك ( قوله كادراك الإنسان الخ ) أى وكادراك الفرس بأنه حيوان صاهل وكادراك الحيوان بأنه جسم نام متحرك بالإرادة ( قوله والجهل تصور الشيء ) ما أحسن قوله في تعريف العلم معرفة وهنا في الجهل تصور فانه ليس بمعرفة أسلا وإنما هو حصول شيء في الذهن ( قوله على خلاف ما ) أى على حال ووصف يخالف للحال والوصف الذى هو أى ذلك الشيء ملتبس به في الواقع ( قوله قديم ) أى بذاته وصفاته أو بذاته دون صفاته وتفصله عندهم وقد كفروا بتلك العقيدة ( قوله وبعضهم ) أى الأصوليين أو العلماء ( قوله بالركب ) إنما كان مركبا لأنه جاهل بالحكم وجاهل بأنه جاهل . ولذلك قيل :

جهلت وما تدري بأنك جاهل ومن لى بأن تدري بأنك لا تدري

ومنه قوله : قال حمار الحكيم يوما لو أنصف الدهر كنت أركب

لأنى جاهل بسط وصاحى جاهل مركب

( قوله عدم العلم بالشيء ) فضته انصاف الحما والهمة بالجهل وليس كذلك فمن ثم زاد بعضهم عما من شأنه العلم ( قوله وعلى ما ذكره المصنف لا يسمى هذا جهلا ) أى العلم بالشيء جهلا إذ لا يصدق عليه تصور الشيء لا تنفاه تنوره مطلقا وأنه أعلم ( قوله مامن يقع ) أى علم لم يقع الخ فلا يقال التعريف غير مانع لساولة التقليد مع أنه ليس علما ومعناه أن النفس أدركته بمجرد التوجه إليه كالعلم بأن الكل أعظم من الجزء أو بالحواس الظاهرة وإن توقف على حدس أو تجربة فالأول كالعلم بأن نور القمر مستفاد من نور الشمس والثاني كالعلم بأن السموم نارية مسهلة أو توقف على وجدان كالمعلم بأن فك جوعا أو عطشا أو تواتر كالمعلم بوجود مكة ( قوله عن نظر واستدلال ) وإن توقف على شيء آخر كالإصغاء وتقليب الحدة ( قوله بإحدى الحواس ) أى بسبب إحدى الحواس أى العلم الحاصل للنفس بإحدى الخ لأن المدرك للحدوث والجزئيات هو النفس والحواس جمع حاسة بمعنى القوة الحسية ( قوله فانه يحصل ) أى العلم الواقع ( قوله وأما العلم المكتسب الخ ) دفع زيادة أما توهم عطف العلم المكتسب على مدخول كاف التمثيل تأمل ( قوله بأن العالم ) هو ماسوى الله وصفاته من حواهر وأعراض وقوله حادث أى حدودا زمانيا أى مسبوقا وجوده بعده ( قوله من التغير ) كزوال الحركة بطر والسكون والظلمة بطر والنوء وعكس ذلك ( قوله هو الفكر الخ ) الفكر حركة النفس في العقولات وأما حركتها في المحسوسات فتخييل ( قوله ليؤدي ) أى لأجل أن يؤدي ذلك الفكر ( قوله إلى المطلوب ) أى من علم أو ظن ( قوله وجمع المصنف بينهما في الاثبات الخ ) وقدم ذكر الاثبات على المنى لأن الاثبات أشرف وعكس المصنف لأن المنى من توابيع الضروري وعن الأشرف من المكتسب إذ هو أقوى منه وأبعد عن الخطأ ( قوله هو المرشد الخ ) اعلم أن المرشد يطلق حقيقة على الناسب لما يرشد به ويطلق مجازا على ما به الإرشاد وهو المراد هنا بدليل قوله لأنه علامة عليه فيجئذ يقال قد أدخل المجاز في التعريف وهو لا يجوز . ومحاج بأن تعريف الدليل بما ذكر عقب تعريف الاستدلال بطلب الدليل قريبة على إرادة معنى المرشد المجازى إذ هو المناسب لمعنى الاستدلال المذكور كذا في سم ( قوله أحدها أظهر من الآخر ) يفيد أن كلا منهما ظاهر لكن أحدهما أظهر فخرج به تجويز بقاء البحر بحاله وانقلابه دما مثلا إذ كل منهما جائز الوقوع عقلا وأحدهما وهو بقاء محاله أظهر مع أن ذلك ليس من

والمنى تأكيد ( والدليل هو المرشد إلى المطلوب ) لأنه علامة عليه ( والظن تجويز أمرين أحدهما أظهر من الآخر )

عند المحور ( والشك تجوز الأمرين لامرية لأحدهما على الآخر ) عند المحور فالتردد في قيام زيد ونفيه على السواء شك ومع رجحان الثبوت والانعفاء طى ( وأصول الفقه ) (٦) أى الذى وضع فيه هذه الورقات ( طرقة ) أى طرق الفقه ( على سبيل

قبل الطن لأن القاء محاله معلوم لعاديا والاقبال حتى عند العمل في مجارى العادات وتحريف الطن بما ذكر تعرض باللامر إذ الطن هو الإدراك الراجح لأحد الأمرين الملزوم للتجوز وأسقط المصنف معرفت الوهم وهو الإدراك المقابل للطن ( بوله عند المحور ) سواء وافق الواقع أم لا ( قوله والشك تجوز الأمرين ) هما طرفا الممكن كوجود زيد وعدم وجوده ( قوله وأصول الفقه ) أى الفن المسمى بهذا اللقب المشعر بحدسه ناشئة الفقه عليه ( قوله الذى وضع فيه هذه الورقات ) أى جعل سبب بيانه هذه الورقات التى هى الألفاظ المحصورة الدالة على المعنى المحصورة ( قوله أى طرق الفقه ) فيه عود الضمير على جزء العلم وهو كالراى من زيد لانهى له فلا يصح عود الضمير عليه . وأحب أن عود الضمير عليه باعتبار المعنى الأصلى الإضافى فيه استخدام ( قوله على سبيل الاحتمال ) حال من طرق أى كائنة تلك الطرق على صفة هى إحتمالها وعدم تعيينها ولذلك مثله بمطلق الأمر والهى وفعل الذى صلى الله عليه وسلم أى كنهه للمطلقات عن التقييد بأمور به معين ومهى عنه معين وهكذا ( قوله بأنها حجح ) أى صحح الاحتجاج والاستدلال بكل منها شرطه ( قوله وغير ذلك ) كالعام والخاص والطلق والمقيد وهو معطوف على مطلق الأمر ومن الغير إفراره صلى الله عليه وسلم على قول أو فعل ( قوله مع بيان ما يتعلق به ) متعلق بىأتى وفيه به نأتى ما يتعلق بما قبله من الأمر والنهى أيضا بخلاف طرقة على سبيل التفصيل أى على سبيل وصة هى تفصيل متعلقها وتضمنها ( قوله كما أخرجه الشخان ) أى رواه أى الصلاة بتأويلها بالذكور أو العمل أو كونه صلى فيها فخرج الضمير ما يهيم من المقام ( قوله مثلاً بمثل ) أى مقابلاً بمثل أى متماثلين بأن يماثل أحدهما الآخر في المقدار باعتبار الكيل ( قوله يبدأ بيد ) أى مقبوضين للعائدس أو وارثهما أو كليهما محلى العقد قبل التفرق منه وقبل تعارفا سحر الرما العقد والحلول لارم للتفاضل في المجلس عاليا ( قوله لم يشك ) المراد بالشك مطلق التردد باستواء أو رجحان ( قوله تمثيلاً ) أى لأجل تمثيل القواعد وإيضاحها للأجل أنها منه ( قوله وكيفية الاستدلال بها ) بالرفع عطف على طرق ( قوله من حيث تفصيلها ) أى تعيينها وتعلقها بحكم معين ( قوله عند عارضها ) أى في إعادة الأحكام وإنما وقع التعارض فيها لكونها ظلية في تلك الازادة بخلاف القطعيات لا يقع فيها تعارض ( قوله وغير ذلك ) أى كتنظيم المبنى على الحمل بأن يجعل تفسيراً للحمل . ولما ترك المصنف من أصول الفقه صفات المجتهد أى المسائل النضمة لبيها به الشارح عليها بقوله : وكيفية الاستدلال بها الخ . ويحجب عنه بأنه تركها بناء على أنها ليست من أصول الفقه كما قيل به ( قوله نحر إلى صفات الخ ) أى ما يشترط فيه من الصفات لتوقف الاستدلال على المستدل وعدم تأهل كل أحد لذلك ( قوله وأبواب أصول الفقه الخ ) إن جعل مسمى الكتب والأبواب والفصول الألفاظ المحصورة كما هو مختار المحققين فالتقدير هنا ومضمون أبواب أصول الفقه أو أبواب أصول الفقه عبارات أقسام فطاق الخبر المبتدأ وفي عدة أقسام الكلام منها ملبس أو أراد بها ما يشمل تواسعها وإلا فأقسام الكلام خارجة عن مسمى الفن ( قوله الكلام ) المراد منه قرينة ما يأتى للمعنى لأن بحث الأصول في اللفظ لا النفس وهو حقيقة فيها عند المحققين ( قوله ويدكر فيه ) أى في الكلام على العام والخاص ( قوله المطلق والمقيد ) أى لماسبتها لهما حتى إنهما باب واحد وقصده دفع الاعتراض على الصنف في إسقاطهما ( قوله وسبأى )

الإحتمال ) كطلق الأمر والهى وفعل الذى صلى الله عليه وسلم والإجماع والعساس والاستصحاب من حيث البحث عن أولها بأنه للوحد والثانى أنه للحرمة والناق بأنها حجح وغير ذلك مما سأتى مع ما يتعلق به ، بخلاف طرقة على سبيل التفصيل نحو « أقموا الصلاة ، ولا عربوا الرأى » صلواته عليه وآله في الكعبة كما أخرجه الشخان والإجماع على أن ليس الأس السدس مع بيت الصلح حيث لانهما وقياس البر على الأر في اصناع سم بعض سمس إلا مثلاً بمثل بدا بيد كما رواه مسلم واستصحاب الطهارة لم يشك في دعائها فليست من أصول الفقه وإن دكر مصنفها في كنهه غشلاً ( وكيفية الاستدلال بها ) أى بطرق الفقه من حد . تفصيلها عند تعارضها لكونها ظلية من تعدى الخاص على العام وللصد على لطلق وعبر ذلك وكيفية الاستدلال بها عبر إلى صفات من يستدل بها وهو المحققين بهذه الثلاثة هى

أى

الفن المسمى بأصول الفقه لتوقف الفقه عليه ( وأبواب أصول الفقه ) أقسام :

(الكلام والأمر والهى والعام والخاص) ويدكر فيه المطلق والمقيد (المجمل والمبين والظاهر ) وفي بعض النسخ والمؤول وسبأى

والإجماع والاحكام والقياس  
والخطأ والإباحة وترتيب  
الأدلة وصحة المعنى والمستحق  
وأحكام المختصين ، فأما  
أقسام الكلام فأقل ما ترك  
منه الكلام اسمان ( نحو  
ريد قائم (أو اسم وفعل)  
نحو قائم ريد (أو فعل  
وحرف) نحو ما قام أثنى  
بعضهم ولم يعد الصمير في  
قام الراجع إلى زيد مثلاً  
لعدم ظهوره والجمهور على  
عده كلمة (أو اسم وحرف)  
وذلك في النداء نحو ناريد  
وإن كان المعنى أدعو أو  
أنادي ريدا ( والكلام  
ينقسم إلى أمر ونهي) نحو  
قم ولا تفعد (وحرر) نحو  
حار ريد (واسبحار وهو  
الاستعظام نحو هل قام ريد  
فقال نعم أولاً ( وينقسم  
أيضاً إلى عن ) نحو .  
لست الشاب يعود وما  
(وعرض) نحو ألا تنزل  
عندنا (وفهم) نحو والله  
لأفعل كذا (ومن وحه  
آخر ينقسم إلى حقيقة ومجاز  
فالحقيقة ما بقى في الاستعمال  
على موضوعه وقيل ما  
استعمل فيما اصطلاح عليه  
من المخاطبة) وإن لم يبق  
على موضوعه كالصلاة في  
الهيئة المحصورة فانه لم يبق  
على موضوعه للمعنى وهو  
الدعاء بخير والدعاء لدات

أى في كلام المصنف والمناسبت التصريح بذكره هنا لغيره (قوله والأفعال) أى أفعاله صلى الله عليه وسلم  
فأما حجة (قوله وترتيب الأدلة) أى بيان رتبة كل منها بالنسبة لغيره وأما التقديم على غيره عدد  
التعارض (قوله وصحة المعنى والمستحق) أى شروطهما والمختص والمعنى واحد كما يعلم مما يأتي قال في مختصر  
الأنوار لا يجوز للمعنى أن يتساهل في الفتوى ومن عرف بذلك لا يجوز أن يستغنى والتساهل يكون  
أن لا تنته ويشرع في الفتوى قبل استتمام المسكر والنظر وقد يكون أن يحمله أعراس فاسدة  
على تنوع الخيل المحرمة والمكروهة والممسك بالشبه والرحص لمن يروم نفعه والعصير لمن يروم  
صره ، قال المحاسنى يسئل المعنى يوم القيامة عن ثلاث هل أفتى عن علم أولاً وهل يصح في الفتوى  
أم لا وهل أحلص فيها لله أولاً والله أعلم (قوله فأقل ما يترك من الكلام اسمان) وصوره أربعة  
متداً وحرر متداً وفاعل سد مسد الحرف متداً ونائب فاعل سد مسد الحرف اسم فعل وفاعله ،  
ولا يحى أن المتألف المجموع والمتألف منه الأجزاء معصلة ، واعرض تألف الكلام من حررين  
فقط إذ مما ثالث وهو الإسناد الذى هو ربط أحد الكلامين بالآخرى ، إلا أن محاب بأن  
الإسناد شرطه الأجزاء أو الفصل بين الأجزاء المملوطة بها ، وبه محاب عن ريد قائم إذ فيه  
صمير مسير (قوله أو اسم وفعل) له صورتان فعل وفاعل ونائب الفاعل (قوله لعدم ظهوره)  
أى بل هو صورته عقلية لا يحقق له في الخارج (قوله والجمهور على عده كلمة) أى لكونه في حكم  
المملوطة لاستحصاره عند النطق مع توقف الإسناد التام ، المحقق للكلام عليه (قوله أو اسم وحرف)  
هو صعب والمعتمد أنه مركب من فعل واسم . والحاصل أن صور تركب الكلام ستة اسمان  
فعل واسم . فعل واسمان ، فعل وثلاثة أسماء ، فعل وأربعة أسماء ، حملتان وله صورتان :  
الشرط والمجرى نحو إن استقمت أفلحت ، الفهم والجواب نحو أفسم بالله الحمد خير خلق الله  
(قوله والكلام ينقسم إلخ) في جمع الجوامع وشرحه : الكلام ينقسم إلى طلب وخبر وإنشاء .  
والأول كاصرب ولا تعص . والثاني نحو ريد قائم . والثالث نحو أنت طالق أنت حر لست لى  
مالاً لعل أدور الذى صلى الله عليه وسلم (قوله وهو الاستعظام) أى الكلام الدال على طلب حصول  
صورة النية في الدهن من حيث حصوله فيه فخرج نحو على وفهمى إذ المقصود منه حصول العلم  
والفهم في الخارج (قوله إلى عن) هو طلب مالا طمع فيه أو ما فيه عسر . فالأول نحو لست  
الشاب إلخ . والثاني نحو قول منقطع الرعاء لست لى مالا فأحج منه فلا يقال لست الشمس  
تطلع أو يعرب (قوله ومن وحه آخر) أى معار للوحه الأول فان انقسامه إلى ما تقدم باعتبار  
مدلوله وما هنا باعتبار استعماله في مدلوله أو غيره (قوله ينقسم إلى حقيقة ومجاز) أى الكلام  
بالمعنى اللغوى وهو ما يتكلم به قل أو كثر على طريق الاستخدام فان المخار والحقيقة من عوارص  
المفردات أيضاً (قوله ما بقى في الاستعمال) أى لم يبق إلخ فخرج اللفظ قبل استعماله واللفظ  
المستعمل علق كجذ هذه العرس مشيراً إلى كتاب فكل منهما ليس بحقيقة ولا مجاز والصلاة  
إذا استعملها الشارع في الدعاء فانه مجاز (قوله على موضوعه) أى المعنى كما هو المتأخر من  
ذكر الوصف والنقاء والمقابلة بالتعريف الثاني (قوله وقيل ما استعمل إلخ) أنهم كلامه على التعريف  
الأول أن كل لفظ نقل عن الموضوع للمعنى إلى معنى آخر فليس بحقيقة سواء كان الناقل الشارع  
أو العرف أو الواضع الأول ، وقوله فيما اصطلاح عليه يدخل الحقيقة الشرعة واللغوية والعرفية  
العامة والخاصة (قوله من المخاطبة) هو بكسر الطاء أى الجماعة المخاطبة بذلك اللفظ وفي الحاشية هو  
فتح الطاء بمعنى التخاطب ومن للائداء وفي الكلام حذف والتعذر ما استعمل في المعنى الذى اصطلاح على

فى غير ما اصطلاح عليه من المخاطبة (والحقيقة إما لمعوية) بأن وصعها أهل اللغة كالأسد للحيوان الممرس (وإما شرعية) بأن وضعها الشارع كالصلاة للعادة المخصوصة (وإما عرفية) بأن وصعها أهل العرب العام كالعادة لدات الأربع كالخمار وهى لغة لكل ما يدب على الأرض والخاص كالفاعل للاسم المعروف عند الحياة وهذا التقسيم ماض على التعريف الثانى للحقيقة دون الأول القاصر على المعوية (والمحار إما أن يكون زيادة أو نقصان أو نقل أو استعارة . والمحار بالزيادة مثل قوله تعالى : ليس كمثلهم شئ) والكاف زائدة وإلا فهى معنى مثل فكون له تعالى مثل وهو محال والقصد بهذا الكلام نفسه (والمحار بالنقصان مثل قوله تعالى وأسأل القرية) أى أهل القرية وقرب صدق يعرف المحار على ما ذكر بأنه اسم عمل نى مثل المثل فى نى المثل وسؤال القرية فى سؤال أهلها (والمحار بالنقل كالعائط فيما يخرج من الإنسان) نقل إليه عن حقيقة وهى المكان المظلم تنص فيه الحاجة

دلالة عليه واصطلاحا مبتدأ وناشئا من ذوى التحاطب أى المتحاطبين وهو ما يدب على الأرض والظاهر أنه لا يستعمل خصوص الأرض ولا خصوص الدب ولا الكون بالفعل بل مطلق الانتقال بالقوة فيدخل حيوان يزحف أو لم يقع منه افتقال ولا تحرك مطلقا (قوله والمحار) هو مفعول فأسله محوّر نقل حركة الواو إلى ما قبلها ثم قيل تحركت الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسب الآن قلت ألقا فتأمل (قوله ما تحوز) أى لفظ تجوز بالبناء للفاعل والمفعول وقوله عن موضوعه أى كل موضوع له لمعوى تمدى بصحاح بأن يكون للعلاقة ، فخرج ما وضع ولم يستعمل وما لم يوضع وما استعمل لغير علاقة كالعلط وما استعمل فى موضوعه أو أحد موضوعيه فانه حقيقة (قوله من المخاطبة) أى الجماعة المخاطبة بذلك اللفظ من حيث إنه غير كل ما اصطلاح عليه من المخاطبة (قوله الحقيقة) أى اللفظة المسماة بهذا الاسم اصطلاحا باعتبار نسبتها إلى واضعها (قوله أهل اللغة) المتبادر منها لغة العرب (قوله للحيوان الممرس) فيه أن الاقتراس ثابت لغير الحيوان المشهور إلا أن يراد بالاقتراس ما لا يوجد فى غيره أو يدعى إصالة الاقتراس فيه دون غيره أو يراد بالأسد كل مقترس كالذئب والكلب العقور (قوله العرف العام) المراد به ما لا ينسب لطائفة معينة أى لم يتعين ناقله وقوله أو الخاص هو الذى يسبب لطائفة معينة وتعين ناقله (قوله كالفاعل للاسم المعروف الخ) ومعناه فى اللغة من أوجد العمل . واعلم أنه لا بد فى اصناف اللفظ المجاز من سبق وضعه للمعنى المتحوز عنه لاسق استعماله فيه فيتجوز فى اللفظ قبل استعماله فيما وضع له ، ومنه يعلم أن لفظ الرحمن محتمس بالله وأنه مجاز دائما لاحقيقة له (قوله وهذا التعريف ماض الخ) هذا مبنى على اختلاف بين العريقين معنوى لالفظى بناء على تخصيص الوضع بالمعنوى ولك أن تجعله لمعطيا وتريد بالوضع فى التعريف الأول ما يشمل المعنوى والتعريف والعرفى . اه من الحاشية (قوله فالكاف زائدة) قال العلامة السعد إنها ليست رائدة ولا يلزم المجاز المذكور لجواز سلب الشئ عن المعدوم كسلب الكتانة عن زيد المعدوم أو مثل معنى الدات أو الصفة (قوله والمحار بالنقصان) أى نسبه أومعه وكذا يقال فيما قبله . واعلم أن المحار يقع فى القرآن والسنة وغيرها لأعراس كشاعة الحصنة كالخمر يعدل عنه إلى العائط أو لئلا ينعى نحو زيد أسد فانه أبلغ من شعاع (قوله وأسأل القرية) قال الشيخ عبد القادر لو وقع هذا التركيب فى غير هذا المقام لم يقطع بالحدف لجواز أن يمر رجل بقرية قد خربت وهلك أهلها فله أن يقول لصاحبه واعظا مذكرا له أو لنسبه متعظا ومعتبرا : أسأل القرية عن أهلها ونقل لها ما صنعوا كما يقال أسأل الأرض من شق أهبارك وعرس أشجارك وجى ثمارك (قوله أى أهل القرية) أى ضرورة أن المقصود سؤال أهل القرية لسؤال نفس القرية وإن كان الله تعالى قادرا على إنطلاق الجدران أيضا وقد يقال يحتمل أن المراد بالقرية أهلها من باب إطلاق المثل على الحال فلا يكون فيه نقصان (قوله وقرب صدق تعريف الخ) هو بالبناء للمفعول وقوله بأنه أى الحال والشأن ، وحصله أنه تجوز ناللفظ أى تعدى به عن موضوعه فيكون مجازا بالمعنى السابق وعلى هذا فتقدير الزيادة والنقصان إنما هو بحسب الأصل وعليه فالجواز مجموع «ليس كمثلهم شئ» ومجموع «أسأل القرية» وهو صحيح ، ويجوز أن يجعل المحار لفظ كمثلته ولفظ القرية فقط (قوله فيما يخرج من الإنسان) هو شامل لما يخرج من قبله ومن دبره لكنه اشتهر فى الثانى ومنه يعلم أنه مجاز علاقته المجاورة لكن قول الشارح بحيث لا يتبادر منه عرفا الخ يقتضى أنه حقيقة عرفية . وهذا لا يضر فى مقصود المصنف من أنه مجاز

بحيث لا يتبادر منه عرفا إلا الخارج (والمجاز بالاستعارة كقوله تعالى : جدارا يريد أن ينقض) أى يسقط . لأنه

قوله شبه إلى السقوط بإرادة السقوط التي هي من صفات الحي دون الحاد والمخار التي على التشبه يسمى استعاره ( والامر استدعاء الفعل بالقول بمن هو دونه على سبيل الوحوب ) فان كان الاستدعاء (٩) من المساوي يسمى التماسا

ومن الأعلى يسمى سؤالا ، وإن لم يكن على سبيل الوحوب بأن حور البرك فظاهره أنه ليس بأمرأى في الحقيقة (والصحة الدالة على العمل) عو اصرب وأكرم واشرب وهي (عند الإطلاق والحدود من المرساة) الصارفة عن طلب العمل (عمل عليه) أي على الوحوب عو «أقيموا الصلاة» (إلا ما دل الدليل على أن المراد منه الدب أو الإباحة فيحمل عليه) أي على الدب أو الإباحة مثال الدب «فكاسوهم إن علم فيهم حرا» ومثال الإباحة «وإذا حللتم فاصطادوا» وقد أجمعوا على عدم وجوب الكفاة والاصطياد (ولا يقتضي التكرار على الصحيح) لأن ما قصد به من محصيل للأمور به يتحقق بالمره الواحدة والأصل براه الدمة بما أراد عليها (إلا إذا دل الدليل على قصد التكرار) فعمل به كالأمر بالصلاة الحسن والأمر بصوم رمضان ومقابل الصحيح أنه

لأنه باعتبار الاستعمال اللغوي (قوله شبه ميله إلى السقوط الخ) أي عوامق القرب من الفعل في كل واشتق من لفظ الإرادة يريد ، فالاستعارة في المصدر أصلية وفي الفعل تنعية لحرياتها فيه تنعيه حرياتها في المصدر (قوله والمخار التي على التشبيه) أي محمل علاقته هي المشابهة فالاستعارة محار علاقته المشابهة (قوله استدعاء الفعل) أي طلب الفعل فخرج به الهوى فانه طلب البرك ، وقوله بالقول خرج به الطاب بالإشارة والكتابة مثلا ، وقوله من هو دونه متعلق باستدعاء خرج به الطلب من المساوي ويسمى التماسا وطلب الأدنى من الأعلى فيسمى دعاء نحو «رب اعزلي» وقوله على سبيل الوحوب متعلق استدعاء أيضا أي على سبيل وصه هي وحوب ذلك الفعل خرج به ما لم يكن على سبيل الوحوب يعني الحزم بأن حور البرك فانه ليس بأمر على ما اقتضاه ظاهر عبارته فيكون للدوب على هذا ليس بأمور به ، وبه قال أبو بكر الرازي والكراحي . لكن المحققون على أن للدوب بأمور به لأنه طاعة إجماعا والطاعة فعل المأمور به (قوله يسمى سؤالا) أي دعاء قال في السلم :

أمر مع استعلا وعكسه دعا وفي المساوي التماس وقعا

والأصح في جمع الحوامع وغيره أن طلب الفعل يسمى أمرا مطلقا (قوله أي في الحقيقة) أي وإي يسمى أمرا محارا وقد علمت رده ودخل في الأمر كف وأترك ودر (قوله الدالة عليه فعل) المراد به فعل الأمر فدخل افعلي وافعل واسمعهل قال الأسوي . يوم مقامها اسم فعل الأمر والمصدر المقرون باللام (قوله والحدود عن المرساة الخ) عطف على الإطلاق بين به أن المراد منه الإطلاق عن شيء مخصوص (قوله إلا ما دل الدليل الخ) الاستثناء منقطع لأن ما دل الدليل على صرف عن الوحوب ليس محمدا (قوله إن علمت فيهم حيرا) أي أمانة وقدره على أداء مال الكفاة بالكسب هكذا فسره الإمام الشافعي رضي الله عنه (قوله وقد أجمعوا الخ) أي والاصحاح من الأدلة ، وبه بحث لأن الاصحاح على عدم الوحوب يدل على خصوص المدعى وهو عدم الوحوب (قوله يتحقق بالمره) أي كما يتحقق بالأكثر فهو لطلب النهاية لا لتكرار ولا مرة . لكن المرة ضرورية فلا يتحقق التحصيل بأقل منها فتب لذلك (قوله كالأمر بالصلاة الحسن) أي في قوله تعالى «أقيموا الصلاة» فقد دل الدليل كحدث المراح على تكرارها في كل يوم وليلة (قوله والأمر بصوم رمضان) أي في قوله صلى الله عليه وسلم «صوموا لرؤيته» أي هلال رمضان أي في الحديث ما يدل على أن صوم رمضان محب في كل سنة أي حيث أصابه إلى السنة دون العمر (قوله ما يمكنه الخ) احتر به عن أوقات الضرورة من أكل وبوم وغيرها وإضافة رمان إلى العمر بياية أو من إضافة الأعم للأخص (قوله حيث لا يبان لأمد الأمور به) فان من رمانه تنعيه أو تعيين قدر العمل كمرة أو مرات معينة كشي شعل ذلك الرمان أو الأرمان بذلك القدر (قوله ولا يقتضي الصور) أي ولا التراخي بل يشمل كلا منهما (قوله الزمان الأول) هو ما سقت الأمر ، وقوله دون الزمان الثاني هو ما عده وهو تأكيد والكلام عند الإطلاق . فان قيد الصيغة بوقت مصيق أو موسع أو فور أو تراخ عمل به (قوله وعلى ذلك الخ) وجهه أن من قال إنه يقتضي التكرار وحسب أن يسوع

( ٣ - ورقات )

يقتضي التكرار فيستوعب الأمور المطلوبة ما يمكنه من رمان العمر حيث لا مان لأمد الأمور به لاستثناء مرجح منه على بعض (ولا يقتضي المور) لأن العرس منه إيجاد الفعل من غير اختصاص بالزمان الأول دون الزمان الثاني وقيل يقتضي المور وعلى ذلك قوله من يقول إنه يقتضي التكرار ( والأمر بإيجاد الفعل أمر به

وبما لاسم الفعل إلا أنه كالأمر بالصلوات أمر بالطهارة المؤدية إليها ( فان الصلاة لا تصح بدونها ) ( وإذا فعل ) بالنساء للمعمول أى المأمور ( محرر المأمور عن المهدة ) أى عهدة الأمر ويتصف الفعل بالأجزاء ( الذى يدخل فى الأمر والسهى وما لا يدخل ) هذه ترجمة ( يدخل فى خطاب الله ( ١٠ ) تعالى المؤمنون ) وسياق الكلام فى الكفار ( والساهى والسهى والمحمون عن

داحلى فى الخطاب )  
لا تنفاه التكليف عنهم  
ويؤمر الساهى بعد  
ذهاب السهو عنه يحبر  
خلل السهو كفضاء مافاته  
من الصلاة وصحان ما أنلفه  
من المال ( والكفار  
محاطبون بهرور الشرائع  
وبما لا تصح إلا به وهو  
الإسلام لقوله تعالى :  
ماسلككم فى سقر قالوا لم  
نك من المعلنين ) وفائدة  
حطاهم بها عقابهم عليها  
إد لا يصح منهم فى حال  
الكفر لتوقفها على السنة  
المتوقعة على الإسلام ولا  
يؤاخذون بها بعد الإسلام  
ترعيا فيه ( والأمر بالثى  
نهى عن ضده والسهى  
عن الثى أمر ضده )  
فإذا قل له استمكن كان  
ناها له عن الحرك أو  
لا تحرك كان أمرا له  
بالسكون ( والسهى  
استدعاء أى طلب الترك  
ما قول ممن هو دونه على  
سبيل الوحوب ) على  
وزان ما تقدم فى حد  
الأمر وبدل السهى المطلق  
شرعا على فساد اللهى عنه  
فى العبادات سواه أنهى  
عنها ليعينها كصلاة الخائف

المأمور بالمطلوب ما يمكنه من زمان العمر كما مر وذلك مسصن للفعل بانتهاء العورية وكان الأولى  
للمصنف أن يقول هنا الدليل كما قاله فيما قبله فان الدليل قد يدل على الفورى بعمله كما فى الأمر  
بالإيمان ( قوله وبما لا يسم الفعل إلا به ) وجه ذلك أنه لو لم يجب لوجوه لجاز تركه ولو جاز تركه  
لجاز ترك الواجب المتوقف عليه واللام باطل ، ومن فروع المسئلة ما لو احتلقت مسكوحه بغيرها  
أو طلق معينة من روجيته مثلاً ثم سبها فيحرم عليه قرباها إذا ترك المحرم المأمور به من قربان  
الأجنبية والمطلقة لا يوجد إلا بترك الجائر من قربان مسكوحه وغير المطلقة وتنصف الفعل بالأجزاء  
ولا يباى ذلك أنه قد يجب الإتيان بالفعل مرة أخرى لأنه بأمر آخر لا بهذا الأمر كمن صلى على  
طن الطهارة ثم تدين حدثه ( قوله الذى يدخل فى الأمر والسهى ) أى فى متعلقهما أو أطلق المصدر  
وأراد اسم المعمول ( قوله هذه ترجمة ) أى مترجم ومعر بها عن موضوع هذا المبحث وقد ترجم  
لثى وزاد عليه قوله والأمر بالثى بهى عن ضده الخ ( قوله المؤمنون ) أراد به ما يشتمل المؤمنات  
فعيه يعلىب ( قوله والسهى ) أى ولو بمجرا ويدخل فيه السبية ( قوله لاسماء السكفء هم ) أى فينبى  
عمره من أنواع الخطاب إذ لا شئت ذلك إلا حيث ثبت هذا وما وحى فى مال الصى والمحمون  
كالركاة وصحان اللغ ، فالخطاب به وليها كما يحاطب صاحب الهمة صحان ما ألفتها حيث فرط  
فى حطها ( قوله ويؤمر الساهى الخ ) أى يطلب منه لكن يحطاب جديد ( قوله غير خلل السهو )  
أى الخلل الواقع فى زمانه ( قوله وصحان ما أنلفه ) أى عزم بدله من مثل أو قمة ( قوله والكفار )  
أى وكذا الخن أيضا مكلفون لكن لا يعرف معاصيل ما كلفوا به ( قوله بهرور الشرائع ) أى  
شرائع الأنبياء معنى أن كفار أمة كل رسول محاطبون بهرور شريعته ( قوله ماسلككم فى سقر )  
هذا يقوله المؤمنون يوم الصامة للكفار وهم فى النار ، ومثل هذه الآية قوله تعالى « وويل  
للمنركبى الدس لا يؤتون الركاة » ( قوله وفائدة حطاهم بها ) أى مع أنها لا تصح منهم حال  
الكفر ولا يطلون بها بعد الإسلام ( قوله عقابهم عليها ) أى على ترك الواجبات وفعل المحرمات  
أى زيادة على عقاب الكفر ولعل الكلام فى التعلق عليه دون الخلف فيه هم يعاقبون على ترك  
القليد ( قوله ولا يؤاخذون ) أى الكفار الأصليون ( قوله ترعيا فيه ) أى لأن المؤاخذه رعا  
نفرتهم عنه وتركها يرعهم به والكلام فى غير نحو الحدود والكفارات ورد العيوب ( قوله والأمر  
بالثى نهى عن ضده ) معنى أن كلا منهما عين الآخر معنى أن الطلب واحد هو بالنسبة إلى الثى  
أمر وإلى ضده بهى أو بالنسبة إلى الثى نهى وإلى ضده أمر وهو ما ذهب إليه الشيخ أبو الحسن  
ومن واقفه ( قوله السهى المطلق ) أى الذى لم يقيد بما يدل على فساد النهى عنه وعدم فساده ( قوله  
شرعا ) أى يدل بالشرع لا بالعادة ولا بالعقل خلافا لراعى ذلك ( قوله كصوم يوم الحر ) لأنه متضمن  
للاعراض عن ضيافة الله تعالى بلحوم الأصاحى ( قوله فى الأوقات المكروهة ) علة السهى هو اقعة  
عباد الشمس ( قوله كما فى بيع الحصاة ) كأن يقول بترك من هذه الأبواب ما تقع عليه هذه الحصاة  
( قوله الملاقح ) هى ما فى الطون من الأحة ( قوله كالوضوء بالماء الخ ) فان السهى عنه وإن

كان

وصومها أو لأمر لازم لها كصوم يوم النحر والصلاة فى الأوقات المكروهة . وفى المعاملات أن

يرجع إلى نفس العقد كما فى بيع الحصاة أو لأمر داخل فيها كما فى بيع الملاقح أو لأمر خارج عنه لازم له كفى ببيع درهم بدرهمين ،  
فان كان غير لازم له كالوضوء بالماء المصوب مثلا وكالبيع وقت نداء الجمعة لم يدل على الفساد خلافا لما فهمه كلام المصنف

(وتُرد) أى بوحده (صيغة الأمر والمراد به) أى بالأمر (الإباحة) كما يندم (أو الشهيد) نحو «اعملوا ما شئتم» (أو التسوية) نحو اصبروا أولاتصبروا» (أو التكوين) نحو «كوه اقردة» (وأما العام فهو ما علم شئش (١١) فصاعدا) من غير حصر (من

قوله نحو عمن رندا وعمرا  
بالعطاء وعممت جميع  
الناس بالعطاء أى شملهم  
به معي العام شمول (والعاطه)  
الموصوفة له (أرسة  
الاسم) الواحد (للعرف  
بالألف واللام) نحو «إن  
الإنسان لى حسر إلا  
الدين أموا» (واسم الجمع  
للعرف باللام) نحو «فاقتلوا  
المشرعين» (والأسماء  
المبهمة كمن فيمن يفعل)  
كمن دخل دارى فهو  
آمن (وما فها لا عقل)  
نحو ما حاء لى منك أحده  
(وأى) استهامة أو  
شرطية أو موصولة (فى  
الجمع) أى من يقل وما  
لا عقل نحو أى عبيدى  
حاءك أحسن إليه وأى  
الأشياء أردت أعطتك  
(وأى فى المكان) نحو  
أبنا تكن أكن معك  
(ومنى فى الزمان) نحو  
مقشئت حشك (وما فى  
الاستهامة) نحو ما عندك  
(والجاء) نحو ما عمل  
عمر به وفى سحة والخمر  
بدل الجراء نحو عملت  
ما عملت (وعيره) كالخمر  
على السعة الأولى  
والجاء على الثانية (ولا  
فى السكرات) نحو لا راحل  
فى الدار (والعموم من

كان لأمر خارج وهو إتلاف مال الغير إلا أنه غير لازم لحصوله بغير انوصوه وكذا ما مرده فان  
العموم قد يحصل بغير البيع كالأصل (قوله والمراد به الإباحة) الحلة حال أى ترد فى هذه الحالة  
(قوله أو السكون نحو كونيوا فردة الخ) فى التمثيل به إشارة إلى أن المراد به ما يشمل التعبير وإن  
كان للراد منه الإيجاد بعد المدم بسرعة نحو كى فيكون .

فى شمة ١١ ترد صيغة الأمر للامتنان نحو «كلوا مما رزقكم الله» وللإكرام نحو «ادخلوها سلام»  
وللارشاد نحو «واستشهدوا شهيدين من رجالكم» وللمنى نحو :

ألا أها الليل الطويل ألا يحلى يصح وما الأصاح منك تأمل

وللاحتقار نحو «ألهوا ما أنتم ملعون» والخمر كحدث «إدام تسبح فاصع ما شئت» أو المعجب نحو «أطر  
كف صبروا لك الأمثال» أو المومض نحو «فاقص ما أنفصص» أو المشورة نحو «فاطر ما داسرى»  
أو الاعتسار نحو «ايطروا إلى ثمره إذا أثمر» وهذا معنى قول ابن قاسم فى شرحه إدا الصيغة مرد  
لغير ماد كرمها هو منسوط فى المطولات (قوله وأما العام) أل فيه للمهد الذكرى أى العام الذى  
هو أحد الأقسام الممثلة دكرها (قوله فهو ما) أى لفظ وقوله عم أى تناول دفعة (قوله فصاعدا)  
هو حال حذف عاملها وصاحبها أى فذهب المدلول صاعدا واحترر بقوله عم شيتين عن نحو ريد  
ورحل فى الإنابة بقوله فصاعدا عن المنى السكره فى الإنابة وقوله من غير حصر عن أسماء  
العدد مثل الثلاثة والأربعة والعشرة فاتها ساول أكثر من اسين ولكن إلى عادة محصورة (قوله  
من قوله) أى الشخص العائل (قوله وألفاظه) الصمير يعود على العموم المفهوم من العام أو الصمير  
يعود على العام وإضافه لفظ إلى ساسة (قوله الاسم الواحد الخ) اعترض عليه عما لو قال رحل  
الطلاق يلزمى لأ كرم رندا مثلاً فانه لا يقع عليه الثلاث بل طلعة واحدة مع أن لفظ الطلاق  
من ذلك وأجاب عنه ابن عبد السلام بأن هذا يراعى فيه العرف لا اللغة (قوله لى حسر) أى  
فى مساعيه وحرف عمره فى مطالبه (قوله واسم الجمع) المراد منه اللفظ الدال على جماعة تشمل  
الجمع واسم الجنس الحمى نحو رب العالمين فانه اسم جمع ونحو الخمر قوت وهو اسم جنس  
حمى (قوله فاقبلوا المشرعين) ومنه «والله يحب المحسنين» وإن الله لا يحب الكافرين فلا يطع المسكينين»  
(قوله كمن دخل دارى الخ) يحتمل أن تكون شرطية وأن تكون موصولة ومثال الاستهامة من  
عندك وقوله ما حاء لى منك أحده بمحمل الوجهين للدكورين ومثال الاستهامة ما عندك (قوله  
وأى فى الجمع) أى سواء كانت شرطية كالمثال الأول فى كلامه أو موصولة كالمثال الثانى فيه أو  
استهامة نحو أى الناس عندك (قوله والجاء) أى وفى الجراء أى مقامه فاندفع ما يقال كان يسمى  
أن يقول والسرط لأنها مسعطة فيه لا فى الجراء لافرق بين أن تكون غير رمائية كما مثل أو  
رمائية نحو «فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم» أى مدة استقامهم لكم (قوله ولا فى السكرات) هذا  
هو الرابع من ألفاظ العموم وهو من إن بيت السكره على الفتح أو جرت بمن نحو لاس رحل  
فى الدار وظاهره فى غير ذلك نحو لا راحل فى الدار فيحتمل بنى الجنس بهامه ويحتمل بنى الواحد  
(قوله والعموم من صفات الطوق) عمى للبطوق به وهو اللفظ فلا يوصف المنى به إلا محاراً ،  
وقيل يوصف به حقيقة وقيل لا يوصف المنى بالعموم لاحقيقة ولا محاراً (قوله وما يحرى محراء)  
كالصاء الآتى (قوله مرسل) هو ما سقط منه الصحاح كما قال \* ومرسل منه الصحاح سقط \*

صفات الطوق ولا محور دعوى العموم فى غيره من العمل وما يحرى محراء) كما فى حمه صلى الله عليه وسلم بين الصلايين فى السر  
رواه البخارى فانه لاهم السر الطويل والقصير فانه إنما يقع فى واحد منهما وكافى قنائه بالشمعة للبحار رواه الدسائى عن الحسن مرسل

فانه لا يعم كل حار لاحتمال فصاعدا من غير حصر نحو رجل ورجلين وثلاثة رجال (والنحو) تتميز بعض (الحملة) أى إخراجها كإخراج المعاهد من قوله تعالى « فاقبلوا المشركين » ( وهو إلى متصل ومفصل ، فالمصل الاستثناء ) وسبب مناله (والشرط) نحو أكرم بنى تميم إن جاءوا أى الجانبين منهم ( والعيد بالصفة ) نحو أكرم بنى تميم الفقهاء ( والاستثناء جـ ) ما ولاه من فى الكلام ) نحو جاء القوم : لا ريدا ( وإنما يصح الاستثناء بشرط أن يبقى من المستثنى منه شئ ) نحو له ثلث عشرة إلا تسعة فلو قال إلا عشرة لم يصح ولبزمه العشرة ( ومن شرطه أن يكون متعلا بالكلام ) فلو قال جاء الفقهاء ثم قال بعد يوم إلا ريدا لم يصح ( ونحو ) يقدم المستثنى على المستثنى منه ( نحو ما دام إلا زيدا أحد ) ( ونحو الاستثناء من الجنس كما تقدم ومن غيره ) نحو جاء القوم إلا الحمير ( والشرط ) المحض ( نحو أن يقدم على الشرط ) ( نحو إن جاءك سونعم فأكرمهم

( ١٢ )

خصوصية فى ذلك الجار ( والخاص يقابل العام ) فيقال فيه مالا يتناول شيئين

وسبب أن لا يحتاج به إلا فيما استثنى ( قوله لا يعم كل جار ) أى شريكا أو غيره ، وقوله لاحتمال خصوصية فى ذلك الجار أى لا توجد فى غيره ككونه شريكا للبائع كما يحتمل عدم الخصوصية فقد تمارس الاحتمالان ولا مرجح فلا يثبت العموم ( قوله والخاص يقابل العام ) أى فيؤخذ حده من حده ( قوله فيقال فيه ) أى فى حده ولأجله ( قوله مالا يتناول ) ما وافقة على اللفظ أخذنا من جملة معايل للعام ( قوله المعاهد بنى ) بفتح الهاء أى الذين عاهدهم المسلمون أى الكفار باشتراك أو غيره فهو محار مرسل من إطلاق الخاص وإرادة العام ( قوله وهو يقسم ) أى المحض المفهوم من التخصيص أو الضمير يعود إلى التخصيص بمعنى التخصيص على سبيل الاستخدام ( قوله إلى متصل ) هو مالا يستقل بنفسه بل يكون متعلقا باللفظ الذى ذكر فيه العام ( قوله ومفصل ) هو ما يستقل بنفسه ولا يكون متعلقا باللفظ الذى ذكر فيه العام ( قوله وسبب أني مثاله ) نحو أكرم الفقهاء إلا ريدا ( قوله أى الجانبين منهم ) فسر به بذلك ليتضح التخصيص الذى هو إخراج البعض وإبقاء البعض ( قوله والعيد بالصفة ) لافرق بين أن تكون متأخرة كمثاله أو متقدمة نحو أكرم فقهاء بنى تميم الفقهاء بنى سليم ( قوله إخراج مالولاه الخ ) أى يلا أو إحدى أخواتها وسكت عن ذلك لظهوره فخرج نحو استثنى ريدا فلا يسمى استثناء فى الأصح ( قوله لم يصح ) أى ما لم يتبعه بأشياء أخر نحو له على عشرة إلا خمسة ولازمه خمسة وأنه قال له على عشرة إلا عشرة ناقصة خمسة وهو معنى إلا خمسة ( قوله متعلا بالكلام ) أى عرفا فلا يضر انفصاله بنفس أو سعال أو تع . وقيل يجوز إلى شهر وقيل إلى سنة وقيل أبدا . وحكى عن سعيد بن جبير جواز تأخيرها إلى أربعة أشهر . وعن عطاء والحسن ما لم يقم من المجلس ، وعن مجاهد إلى سنتين ، وقبل ما لم تأخذ فى كلام آخر وهذه مذاهب شاذة لا يعمل بها ومن شرطه أيضا أن يكون هو والمستثنى منه من متكلم واحد إلا إلى صلى الله عليه وسلم بالنسبة إلى الله تعالى كقوله إلا أهل القصة عقب نزول « فاقبلوا المشركين » لأنه مبالغ عن الله وإن لم يكن ذلك قرآنا ( قوله ويجوز تقديم المستثنى نحو قوله :

ومالى إلا آل أحمد شيعة ومالى إلا مذهب الحق مذهب

ومثله أربعتكن طوائق إلا فلانة وأربعتكن إلا فلانة طوائق ( قوله إلا الحمير ) ومثله له على ألف درهم إلا ثوبا فيلزمه ألف ناقص قيمة ثوب يرجع فى بيان قيمته إليه ( قوله والشرط المحض يجوز أن يتقدم ) أى ويجوز أيضا تقديم الصفة كوقفت على محتاجي أولادى وإنما لم يتعرض له لخروجها حال التقديم عن كونها صفة اصطلاحا ( قوله فيحمل المطلق الخ ) اعلم أن السبب فى الموضعين مختلف إذ هو فى الأول القتل وفى الثانى الطهار والحكم فهما واحد وهو وجوب الإعتاق والجامع حرمة مسيهما أى دانه وإن كان القتل فى الآية خطأ ، ومثل ذلك « فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه » وقال فى آية الوضوء « وأيديكم إلى المرافق » وسبب الحكم فهما واحد وهو الحدث « وحكمهما مختلف فانه فى الأول وجوب السح وفى الثانى وجوب غسل والجامع يسهما اشتراكهما فى سبب حكميهما ( قوله احتياطا ) أى لأجل احتياطا فى الخروج عن المهددة ليقض الخروج عنها بالعمل بالمقيد سواء كان التكليف فى الواقع بالمقيد أو بالمطلق بخلاف العمل بغير المقيد إذ قد يكون التكليف فى الواقع بالمقيد فلا يحصل الخروج عن المهددة للاخلال بالمقيد اهـ سم ( قوله تخصيص الكتاب بالكتاب ) أى بعضه ببعض آخر منه وقد غلب لفظ الكتاب

على

والمقيد بالصحة يحمل عليه المطلق كالرفعة قيدت بالإيمان فى بعض المواضع) كما فى كفارة القتل

أو أطلقت فى بعض المواضع كما فى كفارة الظهار ( فيحمل المطلق على المقيد ) احتياطا ( ويجوز تخصيص الكتاب بالكتاب ) نحو

قوله تعالى «ولا تنكحوا المشركات» خص بقوله تعالى «والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم» أى حل لكم (وتخصيص الكتاب بالسنة) كتخصيص قوله تعالى «يوصيكم الله في أولادكم» إلى آخره الشامل للولد الكافر بحديث الصحيحين «لا يرث للسلم الكافر ولا الكافر للسلم» (وتخصيص السنة بالكتاب) كتخصيص حديث الصحيحين «لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ» بقوله تعالى «وإن كنتم مرضى إلى قوله» فلم تجددوا ماء فتييموا» (١٣) وإن وردت السنة بالتيمم أيضا

بعد نزول الآية وتخصيص السنة بالسنة كتخصيص حديث الصحيحين «فيا سقت السماء العشر» بحديثهما «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة» (وتخصيص الطلق بالأس ونهى بالنطق قول الله تعالى ودول لرسول صلى الله عليه وسلم لأن القياس يستند إلى من من كتاب الله أو سنة فكأنه انحصر (والجمل ما يقتصر إلى البيان) نحو «ثلاثة عروء» فانه يحصل الأظهار والخص لا اشتراك الفرق بين الخص والظهر (والبيان لإخراج النية من حيز الإنكاح إلى حيز الحل) أى الإيصاح والميل هو النص (والنص ما لا يحتمل إلا معنى واحدا) كريد أى نحو رأيت زيدا (وقيل مائتا وبلة تنزيلة) نحو «صيام ثلاثة أيام» فانه بمجرد ما ينزل يفهم معناه (وهو مشتق من صمة العروس وهو الكرسى)

على القرآن في عرف الشرع (قوله ولا تنكحوا المشركات) أى الكافرات مطلقا وظاهره فموله للمحصنات الكتابيات فيقتضى منع نكاحهن وليس كذلك فخص أى تصرأى على غير المحصنات الكتابيات بقوله «والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب» الخ (قوله إلى آخره مطلق) بمحذوف أى وائته الخ (قوله لا يقبل الله صلاة أحدكم الخ) أى فانه شامل لحالة العذر محو فقد الماء فقصر على غير حالة العذر فقوله فتييموا يفيد قبول الصلاة ومحتها مع الحدث حالة العذر فانه تيمم (قوله وإن وردت السنة الخ) أى فهذا لا يجمع التخصيص بالآية لتقديم نزولها (قوله فيما سقت السماء) أى سقته السماء أى السحاب أو المطر وما واقعة على ثمر أو زرع (قوله ونهى بالطلق الخ) مثال تخصيص قوله تعالى بالقياس «الراية والزانية» فانه حبس منها الأمة فعلمها نصف ذلك بقوله «فإذا أحسن» الخ والعبد بالقياس على الأمة في الصف أيضا ومثال تخصيص قول الرسول صلى الله عليه وسلم بالقياس قوله «لى الواحد» أى مطلقه «يحل عرضه وعموته» وهذا في غير الوالد مع ولده أما هو فليح لا يحل الخ قاسما على عدم قول أف الثابت بقوله تعالى «ولا تقل لهما أه بالأولى (قوله والمجمل) مأخوذ من الجمل وهو الاختلاط (قوله وانه يحتمل الخ) أى ولا قريبه تدل على أحدهما وقد حمله الإمام الشافعى رضى الله عنه على الأظهار لما قام عنده ، فقوله ما يفقر إلى البيان أى كونه في حيز الإشكال بأن يكون محتملا المراد وغيره على السواء (قوله والبيان إخراج النية) سواء كان قولاً أو فعلاً ، وقوله من حيز الإشكال أى من حال إشكاله وعدم فهم معناه وتجوز المصنف عن الحال بالحيز لوضوحه وشهرته والمجاز المشهور محوز ذكره في الحدود لأنه كالحقيقة (قوله كزيدا في نحو رأيت زيدا) فانه نظر فان بعضهم حوز المجاز في الأعلام وإن لم تشتهر بصفة (قوله تنزيلة) أى يحصل بمجرد نزوله وسماعه فهو لكونه مع النزول كأنه هو (قوله وهو مشتق) أى مأخوذ وليس المراد الاشتقاق الجوى (قوله صمة) مكسر الميم وهو مفعلة (قوله وهو) أى المدة وذكر باعتبار الخبر (قوله الكرسى) أى الذى يسر العروس عليه أى ترفع لظهر للناظرين (قوله أظهر من الآخر) أى لكونه الموضوع له أو لغلبة العرف بالاستعمال فيه (قوله سمي مؤولا) فالظاهر هو المستعمل في أظهر معنييه والتؤول هو المستعمل في مرجوحهما (قوله منه) أى من الطاهر المؤول بالدليل (قوله ترجمة) أى مترجم وهو معبر بها عن موضوع هذا البحث (قوله صاحب التريفة) هو صلى الله عليه وسلم لأنه بلغها فتضاف إليه وليس المراد به الله وإن كان هو صاحب الحقيق لها لعدم صحة إرادته ها (قوله لا يخلو الخ) حاصله أن فعله صلى الله عليه وسلم لا يكون حراما ولا مكروها ولا - لاف الأولى أى بالنسبة له صلى الله عليه وسلم وإلا فقد يطلب منه فعل ماهر مكروه فحينئذ فعله إما أن يكون واجبا أو مندوبا أو مباحا لا يؤدى إلى ما ذكر (قوله على وجه القرية) أى وصف هو كونه قرية وطاعة والمطف للتفسير

لارتفاعه على غيره في فهم معناه من غير توقف (والظاهر ما احتمل أمرين أحدهما أظهر من الآخر) كالأسد رأيت اليوم أسدا فانه ظاهر في الحيوان المفترس لأن المعنى الحقيق محتمل للرجل الشجاع بدله فان حمل اللفظ على المعنى الآخر يسمى مؤولا وإنما يؤول بالدليل كما قال (ويؤول الظاهر بالدليل ويسمى ظاهرا بالدليل) أى كما يسمى مؤولا منه قوله تعالى «والسما بيناها بأيد» ظاهره جمع يد وذلك محال في حق الله تعالى فصرف إلى معنى القوة بالدليل العقل القاطع (الأفعال) هذه ترجمة (فعل صاحب التريفة يعنى النبي ﷺ) لا يخلو إما أن يكون على وجه القرية والطاعة (فان دل دل

على الاختصاص به يحمل على الاختصاص ( كزيادته في السكاح على أربع نسوة ) وإن لم يدل دليل لا يخص به لأن الله تعالى قال « لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة » فيحمل على الوجوب عند بعض أصحابنا في حقه وحققنا لأنه الأحوط ومن أصحابنا من قال يحمل على اللدب لأنه (١٤) المتحقق بعد الطلب ( ومنهم من قال يتوقف فيه ) لتعارض الأدلة في ذلك

كما في الحاشية ولا يحلو حينئذ عن الوجوب أو اللدب ( قوله كزيادته في السكاح ) ومثله الوصال في الصيام فهو من الخصوصيات ( قوله على أربع نسوة ) قيل وسائر الأنبياء كان لهم الزيادة على الأربع أيضا والسكاح وإن كان مباحا والكلام فيها هو على وجه الطاعة فقد يكون مندوبا وواجبا بل هو في حقه صلى الله عليه وسلم عبادة مطلقا ( قوله وإن لم يدل ) نحو « فصل ربك وانحر » وكتبه جده صلى الله عليه وسلم ( قوله أسوة حسنة ) أي حصة حسنة من حقها أن يؤتى بها وهو صلى الله عليه وسلم في نفسه فدوة يحسن التأسي به ( قوله فيحمل على الوجوب ) محله إن لم تعلم صفته فإن علمت صفته من وجوب أو بد أو إباحة فأتمته مثله كقوله هذا واجب أو قوله هذا العمل مساو لكذا في حكمه المعلوم ( قوله لأنه الأحوط ) أي الحمل على الوجوب أحوط في الخروج من عهدة الطلب ( قوله لأنه المتحقق ) بورن اسم المفعول أي المتيقن ( قوله يتوقف فيه ) فلا يجزم بوجوب ولا ندب ( قوله لتعارض الأدلة ) أي ولا مرجح فيتوقف إلى ظهوره ( قوله غير وجه القرية ) بأن كان جبليا كالقيام والقعود والأكل والشرب ( قوله على الإباحة ) لأن فعله لا يكون مكروها لشرفه المانع من ارتكاب المكروه ولا يجزم لمصنعه والأصل عدم الوجوب واللدب يتبع الإباحة ( قوله أي كقوله ) في الدلالة على حقيقة ذلك القول وإلا فغالوم أنه ليس بمس قوله نعم يستثنى منه إقراره على قول علم منه أنه مسكر له مستمر على إنكاره وترك إنكاره في الحال للعلم بأنه علم منه ذلك وبأنه لا ينفع في الحال ( قوله من أحد ) أي ولو غير مكلف لأنه لو كان مموعا به لمنع وليه من تمكنه من قول ذلك أو فعله أي ولو كان ذلك الأحدا كثيرا ( قوله مثال ذلك ) هو نشر على ترتيب اللف ( قوله سلب القيل ) هو ثبانه وفسره وسلاحه وغير ذلك مما بين في المروع ( قوله وما فعل ) أي والشيء أو القول أو الفعل الذي الخ وقوله في وقته أي زمان حياته ( قوله في وقت عيظه ) متعلق بمحلف ( قوله لما رأى الأكل حراما ) أي فاستفاد منه حوار الحث بل نذبه بعد الحلف إذا كان حيرا ( قوله في الأطعمة ) أي الذي رواه مسلم في حكم الأطعمة أو في باب الأطعمة ( قوله نعماء ) أي حقيقته وقوله لغة أي في اللغة أو حال كونه لغة أي معدودا والمعنى نائبات أمثالها في محل آخر والحق أنه في اللغة يطلق عليهما فعل على سبيل الحقيقة فيكون مشتركا وقيل حقيقة في الأول مجاز في الثاني وقيل بالعكس والعلاقة اللزمية ( قوله وحده شرعا ) أي حد النسخ بمعنى النسخ فيه استخدام والضمير يعود على النسخ المفهوم من النسخ وقوله في الخطاب أي اللفظ ( قوله للمتقدم ) أي في الورد إلى المكلفين على الخطاب الدال على الرفع ( قوله على وجه ) أي مع وجه وحال وهو حال من ضمير الدال ( قوله لولاه لكان ثاتا ) أي لولا ذلك الخطاب الدال لكان الحكم ثاتا والجملة صفة لوجه والعائد مقدر أي معه ( قوله مع تراخيه عنه ) حال من فاعل الدال أي حال كونه مصاحبا لتراخيه عنه أي عن ذلك الحكم الثابت بالخطاب المتقدم ( قوله بال فعل ) أي بفعل المكلف بالمعنى الشامل لفعل لسانه وقلبه ( قوله أي عدم التكليف بشئ ) أي رفع هذا المدم بالتكليف بشئ لا يسمى نسخا لأنه ليس ثاتا بخطاب بل بأن الأصل براءة الذمة وعدم

( قال كان على وجه غير وجه القرية والطاعة فيحمل على الإباحة ) كالأكل والشرب في حقه وحما ( وإقرار صاحب الشريعة على القول ) من أحد ( هو ) قول ( صاحب الشريعة ) أي كقوله ( وإقراره على العمل ) من أحد ( كعمله ) لأنه معصوم عن أن يقر أحدا على مسكر ، مثال ذلك إقراره صلى الله عليه وسلم أما بكر على قوله بإعطاء سلب القيل لما لله وإقراره خالد بن الوليد على أكل الصب متفق عليهما ( وما صل في وقته ) صلى الله عليه وسلم ( في غير محله وعلم به ولم يسكره في حكمه حكم ما فعل في محله ) كعمله محلف أبي بكر رضى الله عنه أنه لا يأكل الطعام في وقت عيظه ثم أكل لما رأى الأكل حراما كما يؤخذ من حديث مسلم في الأطعمة ( وأما السح نعماء ) لغة الإزالة يقال سحت النمس الطل إذا أزاله ورفقته

بابها ( وقيل معناه العمل من قولهم نسخت ما في الكتاب إذا نقلته بأشكال كتابته . وحده ) شرعا . التعلق .

( الخطاب الدال على رفع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لولاه لكان ثابتا مع تراخيه عنه ) هذا حد النسخ ويؤخذ منه حد النسخ بأنه رفع الحكم المذكور بخطاب إلى آخره أي رفع تعلقه بالعمل فخرج بقوله الثابت بالخطاب رفع الحكم الثابت بالبراءة الأصلية أي عدم التكليف بشئ ، وقولنا بخطاب المأخوذ من كلامه الرفع بالموت والجنون وقوله على وجه إلى آخره

مع تراخيه عنه ما اتصل  
بالخطاب من صفة أو شرعا  
أو استثناء ( ويجوز نسخ  
الرسم وبقاء الحكم ) نحو  
« الشيخ والشعبة إذا زنيا  
فأرحوهما ألبتة فال عمر  
رعى الله عنه فانا قد  
قرأناها ، رواه الشافعي  
وعيره وقد رحم رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
المحصن » بمعوقله وهما  
المراد بالشيع والشيعة  
( وسح الحكم وبقاء  
الرسم ) نحو « والذين  
يتوفون منكم ومديرون  
أرواحا وصبة لأرواحهم  
مضاعا إلى الخول » سح بآة  
« بقصن بأعسهن أرحه  
أشهر وغنرا » ( وسح  
الأمرس معا ) نحو حدث  
مسلم عن عائشة « كان  
فما أزل عشر رضعات  
معلومات عمر من فمحن  
عمن معلومات غمرن »  
( وسعم السح إلى بدل  
وبلى عر بدل ) الاول كما  
في سح استعمال بيت المقدس  
بماستقال الكسة وسيأى  
وانثانى كما في قوله تعالى  
إذا نأاحتم الرسول فعدوا

بين يدي نجواكم صدقة» (وإلى ماهو اغلظ) كنسخ التخيير بين صوم رمضان والعدة إلى تعيين ما يطيقونه فدمه» إلى قوله تعالى « فمن شهد منكم الشهر فليصمه» (وإلى ماهو أخف) كنسخ قوله ما سارون ضلوا ماتين» نقوله تعالى «فإن يكن منكم مائة صارة يغلبوا ماتين» (ويعبور نسخ الكتاب بالآتي للصبرة) (ونسخ السنة بالكتاب) كما تقدم في استقبال بيت القدس الثابت بالسنة الصلبة .

بين يدي نجواكم صدقة» (وإلى ما هو أغلظ) كنسخ التخيير بين صوم رمضان والعدة إلى تعيين الصوم قال تعالى «وعلى الذين يطيقونه فدية» إلى قوله تعالى «فمن شهد منكم الشهر فليصمه» (وإلى ما هو أخف) كنسخ قوله تعالى «إن يكن منكم عسرون صابرون خلوا ماتين» بقوله تعالى «فإن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين» (ويحور نسخ الكتاب بالكتاب) كما تقدم في آية العدة وآتي للصابرة (ونسخ السنة بالكتاب) كما تقدم في استقبال بيت المقدس الثابت بالسنة العملية .

في حديث الصحيحين بقوله تعالى « قول وجهك شطر المسجد الحرام » والسنة نحو حديث مسلم « كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها » وسكت عن نسخ الكتاب بالسنة وقد قيل بجوازه ومثل له بقوله تعالى : « كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك حيرا الوصية للوالدين والأقربين » (١٦) مع حديث الترمذي وغيره « لا وصية لوارث » واعترض بأنه خير آحاد وسبأ

أنه لا ينسخ التواتر بالآحاد وفي نسخه ولا يجوز نسخ الكتاب بالسنة أي محلاف تخصيصها بها كما تقدم لأن الحصص أهون من السح (ويجوز نسخ التواتر بالتواتر ونسخ الآحاد بالآحاد والتواتر ولا يجوز نسخ التواتر) كالقرآن (بالآحاد) لأنه دونه في القوة والراحح حواري ذلك لأن محل السح هو الحكم والدلالة عليه بالموار طية كالآحاد.

(فصل في التعارض) إذا تعارض نطقان فلا علو إمام أن يكونا عامين أو خاصين أو أحدهما عاما والآخر خاصا أو كل واحد منهما عاما من وجه وخصا من وجه فان كانا عامين فانه أسكن الجمع بينهما (يجمع) بمحل كل منهما على حال مثاله حديث « شر الشهود الذي يشهد قبل أن يستشهد » وحديث « شر الشهود الذي يشهد قبل أن يستشهد » فحل الأول على ما إذا كانت من له الشهادة عالما بها والثاني

فما بعده (قوله في حديث الصحيحين) فانه صلى الله عليه وسلم استقبله في الصلاة ستة عشر شهرا (قوله قول وجهك) أي اصرفه شطر المسجد الحرام إلى جهة الكعبة (قوله نحو حديث مسلم) أي فهو ناسخ لمع الرجال من زيارة القبور تحريما أو كراهة إلى ندها. واختلفوا في زيارة النساء والمرجع عندنا كراهتها (قوله وقد قيل بجوازه) لقوله تعالى « وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم » وما يطق عن الهوى » وقيل يعمه لقوله « قل ما يكون لي أن أبدا من تلقاء نفسي » والنسخ بالسنة تبديل منه (قوله إذا حضر أحدكم الموت) أي حضره أسبابه وظهرت فيه أماراته وقوله « إن ترك خيرا » أي مالا وقوله « الوصية للوالدين » نائب فاعل وذكره للفصل أو لأنه مجازي التأنيث (قوله واعترض بأنه) أي حديث الترمذي أي فيمتنع نسخ الآية المذكورة بالحديث المذكور فلا يصح التمثيل به . والجواب ماسياتي أيضا أن الصحيح حوار نسخ التواتر بالآحاد لأن محل النسخ الحكم ودلالة التواتر كالقرآن عليه ظنية (قوله بالسنة) أي آحادا أو متواترة (قوله لأن الخصيص أهون من النسخ) لأن النسخ رفع الحكم بالكلية محلاف الحصص مثاله « يوصيكم الله في أولادكم » مع حديث لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (قوله لأنه دونه في القوة) إذ الأول قطعي والثاني مطون فلا يرفع به (قوله كالآحاد) أي فان دلالة على الحكم ظنية فلا كلام فلم يرفع بالظن إلا ظني نعم يقطع بالحكم بقرائن مشاهدة من النقول عه أو متواترة نقلت إليها تواترا فيسمى امتناع النسخ بالآحاد فيستثنى هذا من ترجيح الجواز أخذنا من التعليل والله أعلم .

(فصل في التعارض في أي فيما يصار إليه لدفعه إذا وقع ظاهرا ، والتعارض تفاعل من عرض يعرض وهو النواردين معينين مختلفين على محل واحد ، وحاصله أن يدل كل من الدليلين على جميع ما دل عليه الآخر أو على بعضه (قوله نطقان) أي قولان ظنان بأن ما في كل منهما الآخر كلياً أو جزئياً (قوله فلا علو) أي حالهما من أحد أمور أربعة (قوله عامين) أي متساويين في العموم بأن صدق كل منهما على كل ما يصدق عليه الآخر (قوله على حال) أي متفارقة لما حمل عليه الآخر وإن أمكن الترحيح بأن واحد مرجح أحدهما على الآخر فالجمع مقدم وهو الأصح لأن فيه عملاهما (قوله مثاله) أي المذكور من العامين الذين أمكن الجمع بينهما (قوله حديث الخ) ترك تنويه لإضافته لما بعده إضافة بيانية أو من إضافة الأعم للأخص والتأنيث على إبدال ما بعده منه (قوله قل أن يستشهد) أي تطلب منه الشهادة (قوله فحل الأول الخ) هذا الحل عر صحيح عندما لعدم قول شهادة المادر عندنا ولو مع عدم علم من له الشهادة بل عليه أن يحله ليدعى ويستشهد فيشهد . نعم الأول محمول عندنا على غير شهادة الحسبة والثاني روله مسلم بين به أن الحديثين المثل هما مرويان بالمعنى متفق على معناه : أي بين أهل الحديث (قوله قرني) هم أصحابه صلى الله عليه وسلم والثاني التابعون والثالث تابعون (قوله ثم يكون بعدم الخ) لا ينبغي ظهور السياق في دم القوم المذكورين فثبت المطلوب من الأثرية ولا يرد أن شهادة الزور أقبح وأغلظ لحل هذا على السالفة (قوله يتوقف) أي وجوبا فيهما عن العمل في الورود عن الشارع

على ما إذا لم يكن عالما بها والثاني رواه مسلم بلفظ « ألا أخبركم بخير الشهود الذي يأتي بشهادته قبل أن

يسألها » والأول متفق على معناه في حديث « خيركم قرني ثم الذين يلونهم إلى قوله ثم يكون بعدم قوم يشهدون قبل أن يستشهدوا » (فان لم يمكن الجمع بينهما يتوقف فيهما إن لم يعلم التاريخ) أي إلى أن يظهر مرجح أحدهما . مثاله قوله تعالى « أو ما ملكت أيمانكم » وقوله تعالى « وأن تحموا بين الأخنين » فالأول يجوز ذلك بملك المؤمنين والثاني يحرم ذلك فرجع التحريم

لأنه أحوط (فإن علم التاريخ) نسخ (التقدم بالمناخر) كما في آتي عدة الوفاة وآتي الصابرة وقد تقدمت الأربع (وكذلك إن كانا خاصين) أي فإن أمكن الجمع بينهما يجمع كما في حديث أنه صلى الله عليه وسلم توشاً وغسل رجله وهذا مشهور في الصحيحين وغيرها وحديث أنه توشاً ورش الماء على قدميه وهما في التعلين رواه النسائي والبيهقي وغيرها فجمع بينهما بأن الرش في حال التجديد كما في بعض الطرق: إن هذا وضوء من لم يحدث فإن لم يمكن الجمع بينهما ولم يعلم (١٧) التاريخ يتوقف فيهما إلى ظهور مرجح لأحدهما مثاله

(قوله لأنه أحوط) أي من الحل الذي هو مقتضى الأول إذ العمل به يخلص عن المحذور يقينا بخلاف العمل بالحل لاحتمال المحذور فيقع فيه . ولذا قال سيدنا عثمان رضي الله عنه أحلتها آية وحرمتها آية وتوقف في ذلك ، لكن الفقهاء رجحوا التحريم بدليل منفصل وهو أن الأصل في الأبضاع التحريم فهو أحوط (قوله فإن علم التاريخ) أي وأما إن علم تقارنهما في الوجود تغير الناظر بينهما في العمل إن تعذر الجمع بينهما كما هو الفرض وتعذر التاريخ بينهما بأن تساويهما من كل وجه (قوله وضوء من لم يحدث) والقصود التحليل لإمكان الجمع فلا ينافي أن الشافعية لا يكتفون بالرش في وضوء التجديد ويمكن تصحيحه بحمل الرش على الغسل الخفيف الذي يشبه الرش أو حمل التعلين على الخفين يصدق الرش على أعلاهما بالرش على القدمين وهما في التعلين ويكون المراد بقوله في بعض الطرق هذا وضوء من لم يحدث أي لم يحدث حدثاً أكبر أي لم يجنب (قوله ولم يعلم التاريخ) بأن لم يعلم بينهما تقارن ولا تأخر في الوجود (قوله إلى ظهور مرجح) فإن تعذر الترجيح لتساويهما من كل وجه خير بينهما (قوله مثاله) أي مثال عدم إمكان الجمع (قوله مافوق الإزار) أي من بدنها كبطنها وصدرها أي فيحل الاستمتاع بهذا كله (قوله اصنعوا الخ) أي بالمرأة الحائض وهذا الأمر للإباحة (قوله ومن جملته) أي من جملة أفراد الوطء الوطء فيما فوق الإزار فالحديث الأول يجوز به وهذا يحرمه (قوله فتعارض فيه) أي ولم يمكن الجمع ولم يعلم التاريخ فيتوقف عن العمل بواحد منهما إلى ظهور المرجح ، وهو الاحتياط عند بعض ، وأصالة الحل عند بعض (قوله لأنه الأصل الخ) أي فيستصحب عند الشك في التحريم ، وما ذكره الشارح من الخلاف سهو منه فإن مافوق الإزار يجوز الاستمتاع به باتفاق العلماء . قال النووي في شرح مسلم بل حكى جماعة كثيرة الإجماع عليه نعم التعارض في الحديثين المذكورين في الاستمتاع بغير الوطء فيما تحت الإزار فإن الأول يحرمه والثاني يجوز به فرجح بعضهم كالشافعي تحريمه احتياطاً ، وبعضهم كآبي حنيفة حله لأنه الأصل في المنكوحه كذا في الحاشية (قوله فيما سقت السماء) هو شامل لحصة أوسق ولما دونها . والمراد من السماء المطر أو السحاب أو الفلك ، وقوله العشر أي يجب إخراج عشر ما يحصل منه للقراء فيقصر هذا الحديث على خمسة أوسق ومخرج مادونها عن حكمه (قوله عاماً من وجه) أي باعتبار التعارض به سواء تقارنا في الوجود أو تأخر أحدهما عن الآخر (قوله مثاله) أي مثال كون كل منهما عاماً من وجه وخاصة من وجه (قوله إلا ماغلب) أي أو طعمه أو لونه على نظيره من صفات الماء فالواو في الحديث بمعنى أو (قوله حتى يحكم) بالرفع على أن حتى ابتدائية ، والنصب بأن مقدرة بعدها وكذا يقال في الثاني (قوله فإن لم يمكن تخصيص الخ) أي بأن لم يندفع التعارض بينهما به احتياج في العمل بأحدهما فيما تعارض فيه إلى الترجيح بينهما سواء تقارنا في الوجود أو تأخر أحدهما عن الآخر (قوله من بدل دينه الخ) بأن انتقل عنه إلى الكفر والمراد من الدين الإسلام ويمكن إزادة الأعم فدخل فيه يهودي تنصر أو بالعكس فإنه لا يقبل منه إلا الإسلام (قوله فاقبلوه) أي

مرجح لأحدهما مثاله  
ما جاء أنه ﷺ سئل عما  
يجل للرجل من امراته  
وهي حائض فقال مافوق  
الإزار . رواه أبو داود  
وجاء أنه قال اصنعوا كل  
شيء إلا النكاح أي الوطء  
رواه مسلم ، ومن جملته  
الوطء فيما فوق الإزار  
فتعارض فيه فرجح بعضهم  
التحريم احتياطاً وبعضهم  
الحل لأنه الأصل  
في المنكوحه . وإن علم  
التاريخ نسخ المتقدم  
بالتأخر كما تقدم في حديث  
زيارة القبور ( وإن كان  
أحدهما عاماً والآخر خاصاً  
فيخص العام بالخاص )  
حكتنخصيص حديث  
الصحيحين « فيما سقت  
السماء العشر » محدثهما  
« ليس فيادون خمسة أوسق  
صدقة » كما تقدم ( وإن كان  
كل واحد منهما عاماً  
من وجه وخاصة من وجه  
فيخص عموم كل واحد  
منهما بخصوص الآخر )  
إن يمكن ذلك مثاله حديث  
أبي داود وغيره « إذا بلغ  
الماء قلتين فإنه لا نجس »

( ٣ - ورقات ) مع حديث ابن ماجه وغيره « الماء لا ينجمه شيء إلا ماغلب على ريحه وطعمه ولونه » فالأول خاص بالقلتين عام في التغير وغيره ، والثاني خاص في التغير عام في القلتين وما دونهما فخص عموم الأول بخصوص الثاني حتى يحكم بأن ماء القلتين ينجس بالتغير ، وخص عموم الثاني بخصوص الأول حتى يحكم بأن ما دون القلتين ينجس وإن لم يتغير فإن لم يمكن تخصيص عموم كل منهما بخصوص الآخر احتياج إلى الترجيح بينهما فيما تعارض فيه مثاله حديث البخاري « من بدل دينه فاقبلوه » وحديث

الصحيح أنه عليه السلام من عن قتل النساء فالأول عام في الرجال والنساء خاص بأهل الردة والثاني خاص بالنساء عام بالحريات والمرتدات فتعارضاً في المرتدة (١٨) هل تقتل أم لا والراجح أنها تقتل (وأما الاجماع فهو اتفاق علماء أهل العصر)

حكم (الحادثة) فلا يصح  
وقال العوام لهم (وسى  
بالعلماء الفقهاء) فلا يصح  
موافقة الأصوليين لهم  
(وسى بالحادثة الحادثة  
الشرعية) لأنها محل نظر  
العلماء بخلاف اللغوية  
مثلاً فانما يجمع فيها علماء  
اللغة (واجماع هذه الأمة  
حجة دون غيرها لقوله  
عليه السلام لا يجمع أمي على  
ضلالة) رواه الزمذى  
وعنه (والشرع ورد  
بمسألة هذه الأمة) لهذا  
الحديث ونحوه (والاجماع  
حجة على العصر الثاني)  
ومن بعده (وفي أى عصر  
كان) من غير الصحابة  
ومن عدم (ولا بشرط  
في حجته انقراض العصر)  
بأن يموت أهل على  
الصحيح لسكوت أهل  
أدلة الحجة عنه ، وقيل  
بشرط لجواز أن يطرأ  
مهم ما يخالف اجتهاد  
فيرجع عنه . وأجيب بأنه  
لا يجوز له الرجوع اجماعهم  
عليه ( فان قلنا إن  
انقراض العصر شرط  
بمن) في اعتقاد الاجماع  
(قول من ولد في حياتهم  
وتبعه وصار من أهل  
الاجتهاد) ولهم على هذا

بعد استنباطه وجوباً إن لم يتب (قوله والراجح أنها تقتل) أى عملاً بالحديث الاول وزججاً له  
والقرينة على ذلك أن المقصود بالنهي حفظ حق الفاعلين فبقى الاول على عمومته وخص الثاني  
بالحريات وتحصل أن المرتدة تقتل قياساً لقتلها بالكفر بعد الإيمان على قتلها بالزنا بعد الإحصان  
(قوله وأما الاجماع) يطلق في اللغة على معنيين : أحدهما العزم ، والثاني الاتفاق فعلى الاول يصح  
إطلاقه على الواحد بخلاف الثاني لأن الاتفاق لا يستند إلا لمتعدد (قوله فهو اتفاق الخ) أى اصطلاحاً  
والمراد من اتفاقهم اشتراكهم في اعتقاد الحكم الدال عليه قولهم أو فعلهم أو تعبيرهم من هذه  
الأمر أو بعضها الحادثة أى الحصلة التى من شأنها أن تحدث وتوجد من قول أو فعل أو غيرها  
(قوله العوام) هم غير العلماء وعلماء بعضهم بأنهم ليسوا من أهل الاجتهاد فلا عبرة بقولهم كالصبي  
والمجنون (قوله الفقهاء) وهم المجتهدون (قوله الشرعية) أى المنسوبة إلى الشرع لا أخذ حكمها منه  
ولو بطريق القياس (قوله فيها) أى في شأنها وبسببها أو عليها أى على حكمها وقد يبحث في كلامه  
بأنه يقتضى أنه إذا لم يوجد إلا ثلاثة فاجماعهم معتبر بخلاف ما إذا كانوا ألفاً وأجمعوا إلا  
واحداً فإنه لا يعتبر (قوله حجة) أى فيجب الأخذ به (قوله دون غيرها) فلا يكون حجة في حق  
أحد من هذه الأمة ، وقيل إنه حجة بناء على أن شرعهم شرع لنا (قوله على ضلالة) أى باطل  
والعى أنه لا يقع اجماعهم على الباطل لا عمداً ولا خطأً فتنى الضلالة عن اجماعهم مستلزم أنه حق  
فيكون حجة . وإضافة الأمة إليه تنشر باخراج غيرهم عن هذا الحكم . والشرع أى ما جاء به  
عليه السلام . وقوله ورد بمسألة هذه الأمة أى عن الاجتهاد على باطل أى دل على ذلك والمراد بها من  
يجمع باتفاقهم (قوله على العصر الثاني) أى على أهلها والمراد بكونه حجة على من ذكر وجوب الأخذ  
به وامتناع مخالفته : واعلم أنه لا ينعقد إجماع إلا بعد وفاته صلى الله عليه وسلم (قوله ولا يشترط حجته)  
أى في كونه حجة . وقوله انقراض العصر أى عصر الاجماع (قوله وأجيب الخ) عبارته في شرح  
جمع الجوامع . وأجيب بجمع جواز الرجوع عنه للاجماع عليه (قوله يعتبر) هو بالجزم على أنه  
جواب الشرط أو بالرفع على أنه دليل الجواب عند سميويه أو نفس الجواب على إضمار الفاء عند  
الكوفيين أو على إضمار شئ (قوله وصار من أهل الاجتهاد) أى فان خالف لم ينقد إجماعهم على  
هذا القول (قوله ولهم أن يرجعوا الخ) أى لعدم استقرار الاجماع (قوله وانتشار ذلك الفصول  
والفعل) أى بحيث بلغ الباقيين ومضى زمن يتمكنون فيه عادة من النظر (قوله وسكوت الباقيين  
عليه) بأن لم ينكروه ولا ظهرت أماره الرضا أو السخط منهم . وخرج بقيد الانتشار وما بعده  
ما إذا لم يبلغ القول أو الفعل كل الباقيين أو بلتهم ولم يمض الزمن المذكور فليس باجماع وما ظهرت  
أماره الرضا فهو إجماع قطعاً أو أماره السخط فليس باجماع قطعاً (قوله ويسمى ذلك بالاجماع السكوتي)  
واختيار البيضاوى أنه ليس باجماع ولا حجة واختاره القاضى ونقله عن الشافعى ونقل أنه آخر  
أقواله ، وأما استدلال الشافعى رضى الله عنه في مسائل بالاجماع السكوتي فأجيب عنه بأن تلك  
المسائل ظهرت من الساكتين فيها قرينة الرضا فليست من محل النزاع (قوله وقول الواحد) أى  
وكذا قوله الأكثر (قوله على غيره) أى لا من علماء الصحابة ولا من علماء غيرهم (قوله على  
القول الجديد) هو ما ألفه الإمام الشافعى رضى الله تعالى عنه بمصر وعمله فما يقال من قبل الراى

والقول (أن يرجعوا عن ذلك الحكم) الذى أدى اجتهادهم إليه (والاجماع يصح بقولهم وبفعلهم) وكان يقولوا بخوار شئ أو بفعلوه فبدل فعلهم له على جوازه لصحتهم كما تقدم (وبقول البعض وبفعل البعض وانتشار ذلك القول أو الفعل وسكوت الباقيين عليه) ويسمى ذلك بالاجماع السكوتي (وقول الواحد من الصحابة ليس حجة على غيره على القول الجديد)

ضعفه ( وأما الأخبار

فالحبر ما دخله الصدق

والكذب ) لاحتماله لها

من حيث إنه خبر كقولك

قام زيد يحتمل أن يكون

صدقا وأن يكون كذبا

وقد يقطع بصدقه أو كذبه

لأمر خارجي لآلئانه

فالأول كبر الله والثاني

كقولك الضد أن محتمل

( والحبر بقسم إلى آحاد

ومسماوات المتواتر ما يوجب

العلم وهو أن يرويه جماعة

لا يقع الباطل على الكذب

عن مثلهم وهذا إلى أن

يسمى إلى الخبر عنه ويكون

في الأصل عن مشاهدة

أو سماع لا عن اجتهد

كالإخبار عن مشاهدة

مكة أو سماع خبر الله تعالى

من النبي صلى الله عليه

وسلم بخلاف الإخبار عن

محدث فيه كإخبار

العلامة بقدم العالم

( والآحاد ) وهو مقام

المتواتر ( وهو الذي يوجب

العمل ولا يوجب العلم

لاحتمال الخطأ فيه ويقسم

إلى قسمين إلى مرسل ومسند

فالمسند ما اتصل بإساده

بأن صرح بروايه كقولك

( والمرسل ما لم يتصل

إساده ) بأن أسقط بعض

روايه ( فان كان من

وأما غيره فهو حجة إذ هو في محل المرفوع كقول الصحابي : أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا أو من السنة كذا أو رخص في كذا وموافقة الإمام الشافعي رضي الله عنه لزيد بن ثابت في الفرائض ليس تقليدا له بل لدليل قام عنده فوافق اجتهداه وهو معنى قول الرازي . لاسما وقد نجاه الشافعي . ( قوله اهتديتم ) أي كنتم على هدى فدل على أن قوله حجة وإلا لم يكن المقتدى به مهتديا ( قوله وأجيب بضعفه ) أي ضعف هذا الحديث والحق أن قوله ليس بحجة لإجماع الصحابة على جواز مخالفة بعضهم بعضا ولو كان قول بعضهم حجة لوقع الانكسار على من خالفه منهم ( قوله وأما الأخبار ) أي بيانها شرحا وحكما ( قوله فالحبر ) أي الذي هو مفرد الأخبار واحتراره لأن التعريف للخصيصة المدلول عليها بالمفرد ( قوله ما يدخله الصدق ) هو مطابقة حكمه المفهوم منه للواقع ، والكذب عكسه ( قوله أن يكون صدقا ) أي إذا صدق ودا كذب أو صادقا وكاذبا ( قوله ومنواتر ) مأخوذ من التواتر وهو تنابع أمور واحدا بعد واحد بفترة ومنه « ثم أرسلنا رسلا تترى » ( قوله فالمتواتر ) بدأ به على عكس التقسيم لطول الكلام على الآحاد ( قوله ما يوجب العلم ) أي حبر من شأنه وجب بنفسه إجماعا عاديا العلم أي حصول العلم بصدق مضمونه فخرج بقولهم نفسه ما يوجب بواسطة القرائن تكبر ملك آخر بموت ولد له مشرف على الموت وانضم إليه قرائن الصراخ وحروح المخدرات على حالة مسكرة غير معادة فلما تقطع بصحة ذلك الحبر ونظم به موت الولد ( قوله وهو أن يرويه الخ ) أي المتواتر وما يوجب العلم أي حاله أن يروي أو دو أن يروي جماعة ولو فسفا وكعار وأرقاء وأنانا ولو صيانا مميزين ، وأقل الجماعة المذكورة خمسة لأربعة على الراجح لعدم إيجاب خبرهم العلم لاحتياجهم إلى التزكية فيما لو شهدوا بالزنا ( قوله وهكذا ) وفي الكلام بحث وهو أن الحد لا يشمل ما لو كان المحررون طبقة واحدة أو طبقتين فقط مع أنه لاشبهة أن ذلك من التواتر وكأنه بي الأمر على الغالب ( قوله فيكون في الأصل ) أي في أول مراتبه وهو طبقته الأولى ناشئا عن مشاهدة أو سماع ( قوله لا عن اجتهد ) أي يجوز العلط فيه ( قوله كالأخبار عن مشاهدة مكة ) أي كالأخبار بوجود مكة الحاصل عن مشاهدة مكة الخ ( قوله أو سماع ) أي وكأخباره صلى الله عليه وسلم عن الله الحاصل عن سماع الخ ( قوله يقدم العالم ) أي فليس هذا من التواتر يجوز العلط فيه لأنه عن اجتهد ( قوله يوجب العمل ) أي مضمونه وهو الذي لم تبلغ روايته عدد المتواتر واحدا أو أكثر ، وشرطه عدالة روايته فلا يجب العمل بخبر الساقط والمجهول وإنما لم يوجب خبر الواحد العلم لأن دلالة ظنية وأوجب العمل لقوله تعالى « فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة » الخ والفرقة الثلاثة فأكثر والثلاثة والطائفة منها يصح أن يكون واحدا أو اثنين وأيضا كان صلى الله عليه وسلم يعث الآحاد إلى القائل والواحي لتبليغ الأحكام التي منها وجوب الواجبات وحرمة المحرمات ليعتقدوا ذلك ويلزموا العمل به ( قوله ما اتصل بإساده ) الإسناد في اللغة ضم أحد الشئيين إلى الآخر ثم استعمل في المعاني ، يقال أسند فلان الخبر إلى فلان إذا عزاه إليه أو تلقاه عنه وهو الطريق الموصلة إلى المتن . وللتن هو غاية ما ينتهي إليه الإسناد من الكلام فالحاكم للسند ما رواه المحدث عن شيخ يظهر سماعه منه وكذا شحبه عن شيعة متصلا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ( قوله بعض روايته ) واحدا كان أو أكثر من أي محل كان وقال جماعة من المحدثين لا يسمى مرسلا إلا ما أخبر فيه النبي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولذا قال في البيهقي : ومرسل من الصحابي سقط . وهموا الساقط منه اثنين فأكثر على التوالي من أي موضع كان معضلا ولذا قال فيها : والمفضل الساقط منه اثنين . ( قوله فان كان ) أي المرسل ( قوله غير الصعانة ) بأن كان المرسل له غير صحابي ( قوله مجروحا ) أي متصفا بما محل مدلته ( قوله ابن السبب )

مراسل غير الصحابة ) رضي الله تعالى عنهم ( فليس بحجة ) لاحتمال أن يكون الساقط مجروحا ( إلا مراسيل سعيد بن المسيب )

من السابق رضى الله عنه أسقط الصحابي وعراها للى صلى الله عليه وسلم هي حجة (فأما فتش) أى فتش عنها (فوجدت مساييد) أى رواها (٣٠) له (الصحابي) الذى أسقطه عن النبى صلى الله عليه وسلم وهو فى الغالب

صهره أبو روحته  
أبو هريرة رضى الله عنه  
أما مراسيل الصحابة ما  
روى صحابي عن صحابي  
عن النبى صلى الله عليه وسلم  
ثم يسقط الثانى حجة لأن  
الصحابة كلهم عدول  
(والصحة) بأن يقال  
حدثنا فلان عن فلان إلى  
آخره (مدخل على الإسناد)  
أى على حكمه فكون  
الحديث المروى بها فى حكم  
للسند لاقى حكم الرسل  
لاصال سنده فى الظاهر  
(وإذا قرأ الشيخ) وغيره  
يسمعه (محور للراوى  
أن يقول حدثنى أو أخرجنى  
وإن قرأ هو على الشرح  
فيقول أخرجنى ولا يقول  
حدثنى) لأنه لم يحدثه ومسم  
من أخرج حدثنى وعله  
عرف أهل الحديث لأن  
العقد الإعلام بالرواية  
عن الشيخ (وإن أخرج  
للشيخ من غير رواية  
فيقول أخرجنى وأخرجنى  
إحارة . وأما القياس  
فهو رد المرع إلى الأصل  
حالة تجمعهما فى الحكم)  
كقياس الأرز على الر  
فى الربا بجامع الطعم (وهو  
نقسم إلى ثلاثة أقسام: إلى  
قياس علة، وقياس دلالة،

صح الباء وكبرها (قوله من السابقين) جمع ماسع بمعنى السابق ، وهو من لقى الصحابي شرط  
طول الإجماع بخلاف الصحابي فانه من اجتمع بالرسول ولو لحظة (قوله عن النبى) متعلق رواها  
أى والصحابي عدل وإسقاط العدل كذكره (قوله وهو) أى ذلك الصحابي الذى رواها له  
(قوله أبو روحته) أى لأروح منه فان الصهر يطلق على كل منها (قوله أما مراسيل الصحابة  
الح) الحاصل أن الرسل لا يختص به إلا إذا تأكد بقول صحابي أو فعله أو قولى أكثر أهل العلم  
أو كان من مراسيل الصحابة وكذا إذا أسنده عمر الرسل وكذا إذا عرف من حال الراوى الذى  
أرسله أنه لا يرسل إلا عن من قبل قوله كمراسيل سعد بن المسبب عن عله الشافعى رضى الله عنه  
وراد بعضهم العباس وأن ينشر من عمر مكر أو يصم إليه عمل أهل العصر به (قوله ثم يسقط  
الثانى) وهو الواسطة منه ومن النبى صلى الله عليه وسلم (قوله كلهم عدول) أى فلا بحث عن  
عدالتهم فى رواية ولا شهادة فكون الساقط عدلا وإسقاط العدل كذكره وأما سماع الصحابي  
من تسمى فادر (قوله والعمدة) هى مصدر عن الحدث بمعنى إذا رواه بلفظ عن فلان أى  
على حكمه وهو قوله والعمل به (قوله لاقى حكم الرسل) من رده وعدم العمل به (قوله  
فى الظاهر) شرط أن يكون المصنف غير مدلس وأن يمكن لعاء بعض المصنفين معاً وفى اشراط  
ثبوت اللقاء بخلاف (قوله وإذا قرأ الشيخ) سواء قرأ من حفظه أو كتابه (قوله وعبره بسمعه)  
أى ولو من وراء حجاب حيث عرف صوته (قوله حدثنى الح) أو حدثنا أو أخرجنا أو أمأنا  
أو سمعت فلانا يقول أو قال لنا فلان أو ذكرنا فلان لافرق بين أن يأتى للسامع فى رواية للسامع  
أو يسمعه عنها نحوه لا تزوعى أو رجعت عن أحبارك وهو كذلك نعم إن أسد اللع إلى نحو حفظ  
منه فيما حدث به أو شك فيه امسح الرواية عنه (قوله وإن قرأ هو على الشرح) أى من كتاب  
أو حفظ وهو يسمعه سواء حفظ السمع ماقرأ عليه أولاً (قوله فيقول أخرجنى) وإن لم يعبده نحوه  
قوله قراءه عليه أو قراءته عليه (قوله ولا يقول) أى لا يجوز له اصطلاحاً أى لا يسمي أن يقول  
حدثنى ، وقد استشهد بعضهم للتعرف بهما بأنه لو قال لصدده : من أخرجنى فكذلك فهو حر ولا يسم  
له فأخبره بذلك بعضهم بكتاب أو رسول أو كلام عتق ، بخلاف ما لو قال من حدثنى كذا فانه  
لا يفتق إلا إن شافه بالكلام (قوله وإن أخرج) ولو مع البارله والإحارة معها أعلى مرسة من  
الإحارة المحردة منها وهى أنواع أعلاها إحارة الخاص عو أخرجت من عاصرى رواية جميع مروياتى  
(قوله وأما القياس) أى الذى هو من أصول الفقه (قوله فهو رد المرع إلى الأصل) أى إلخافه  
وهذا معناه اصطلاحاً . وأما لعة فهو تقدير النبى تأخر لعلم لمساواة بينهما يقول مست الثوب  
بالدراع أى قدرته به . وأركانه أربعة . الأصل والمرع وحكم الأصل وعله حكم الأصل (قوله علة)  
أى بسببها وهو أمر مشترك بينهما يوجب الاشتراك فى الحكم (قوله تجمعهما) أى الأصل والمرع  
أى يدل على اجتماعهما فى الحكم المعلوم للأصل (قوله كقياس الأرز الح) ويقول أيضاً السند  
حرام كالحجر للاسكار (قوله فيه) حال من العلة (قوله موحدة للحكم) أى مخصصة اقتضاء باما  
لثبوت مثل حكم الأصل للمرع (قوله عقلاً) أى فى نظر العقل وقوله يحمله عنها بأن يوجد هى  
فى المرع ولا يثبت هوله (قوله بأحد الطرفين) أى ثبوت الحكم فى أحد الطرفين أى التثنية  
التشارك فى الأوصاف على ثبوته فى الطر الآخر (قوله وهو) أى الاستدلال المذكور أى المراد

وقياس شبه بقياس العلة ما كانت العلة فيه موحدة للحكم) بحيث لا يحس عقلاً يحمله عنها كقياس الصرب على  
النايف للوالدين فى التحريم بلة الإيداء (وقياس الدلالة هو الاستدلال بأحد الطرفين على الآخر وهو أن تكون العلة دالة على

الحكم ولا تكون موجبة للحكم) كقياس مال الصبي على مال البالغ في وحب الزكاة فيه بجامع أنه مال نام، ويجوز أن يقال لا يجب في مال الصبي كما قال به أبو حنيفة فيه (وقاس الشبه هو الفرع الردد بين أصلين فيلحق (٣١) بأكثرهما شبا) كما في العبد

إذا أتلّف فانه مردد في الضمان بين الإنسان الحر من حيث إنه آدمي وبين البهيمة من حيث إنه مال وهو بالمال أكثر شبا من الحر بدليل أنه يباع ويورث ويوقف وتضمن أحزازه بما نقص من قيمته (ومن شرط العرع أن يكون مناسبا للأصل) فما يجمع به بينهما للحكم أي أن يجمع بينهما بما نسب للحكم (ومن شرط الأصل أنه يكون ثابتا بدليل متفق عليه من الحصصين) ليكون القياس حجة على الخصم فان لم يكن خصم فالشرط ثبوت حكم الأصل بدليل يقول به القياس (ومن شرط العلة أن تطرد في معلولاتها فلا تنتقض لمطاولا ومعنى) في انتقض لفظا بأن صدقت الأوصاف المعرّها عنها في صورة بدون الحكم أو معنى بأن وجد للعلى المثلل به في صورة بدون الحكم فقد القياس الأول كأن يقال في القتل بالمثلل إنه قتل عمد عدوان فيجب به المصاص كالقتل بالهتد فينتقض ذلك بقتل الولد ولده فانه لا يجب به قصاص والثاني كأن يقال تجب

به (قوله موجبة للحكم) أي لا تكون مقتضية اقتضاء تاما لثبوت الحكم للعرع بحيث يفتح عقلا تحلعه عنها بل تكون بحيث لا يفتح ذلك لقرب الفارق بينهما (قوله مال الصبي) المراد به ما يشمل الصبية (قوله ويجوز أن يقال) أي من غير استقبح في نظر العقل حينئذ يفرق بين البالغ والصبي بالقياس على الحج فانه يجب على البالغ ولا يجب على الصبي والضعيف نيته بخلاف البالغ (قوله إذا أتلّف) بالبناء للمفعول أي قتل (قوله من حيث إنه آدمي) أي ومقتضى ذلك أن لا يزداد فيه على الدبة وقوله من حيث إنه مال أي ومقتضى ذلك الزيادة على الدية (قوله وهو بالمال أكثر شبا) فألحق بالمال في ضمانه بقيمته بالغة ما ملكت ولو زادت على دية حر (قوله عما نقص من قيمته) أي إن لم يكن لها أرش مقدر من حرّ فان كان لها ذلك فالأولى أن يقول وهو بالهبة أكثر شبا (قوله أي أن يجمع بينهما بناسب) أي لا بد أن تكون علته مماثلة لعلة الأصل إما في عينها كقياس البيذ على الحر بجامع الإسكار أو في جنسها كقياس وجوب القصاص في الأطراف على القصاص في النفس بجامع الجنابة (قوله للحكم) متعلق بيجمع أي لأجل إثبات حكم الأصل للفرع وكأن وجه ذكرها في الشرط مع قوله السابق صلة تجمعهما في الحكم عدم خصوصية ذاك في الشرطية لاحتمال الإرادة تعريف بعض الأنواع (قوله أن يكون ثابتا) أي يكون حكمه الذي يراد إثباته للعرع (قوله بين الحصصين) أي المنازعين في ثبوت ذلك الحكم للفرع (قوله فان لم يكن خصم) أي يراد الاحتجاج عليه بأن أريد مجرد إثبات الحكم في الفرع (قوله يقول به القياس) أي يعتقد من حيث صحة الإثبات به أو بتقليد صحيح (قوله ومن شرط العلة الحج) أي من حيث صحة الإلحاق بواسطتها (قوله في معلولاتها) وهي الأحكام المعللة بها وإنما جمع المعلوم مع أمحاده في نفسه لتعدد تعدد محاله (قوله فلا ينتقض) تعريض على الاطراد، وقوله لمطاولا ومعنى تمييزان محولان عن الماعل ولقائل أن يقول لا حاجة لا اعتبار انتفاء الانتقاض لفظا للاستعفاء عنه باعتبار انتفاء الانتقاض معنى لأنه شمله بل لو اقتصر على قوله فلا تنتقض لكفى وكأنه أراد الإيضاح والتأكيد وتعليم الاصطلاح (قوله الأول) أي الاستفاض لفظا (قوله بالمثلل) أي الشيء الثقيل وهو ما يقتل مثله كالبحر والحشب (قوله الوالد ولده) أي الأصل وإن علا والفرع وإن سفل (قوله فانه لا يجب به قصاص) أي فقد صدقت الأوصاف المعرّها من العلة وهي القتل والعمد والعدوان أي هذه الألفاظ بدون الحكم وهو وجوب القصاص (قوله والثاني) أي الانتقاض معنى (قوله فيقال) أي اعتراضا على هذا التعليل (قوله ولا زكاة فيها) فقد وجد المعنى للعلل وهو دفع حاجة الفقير بدون الحكم وهو وجوب الزكاة (قوله لا من شرط الحكم الحج) أي حكم الأصل من حيث صفة الإلحاق فيه سبب علته (قوله وإن وجدت وجد الحج) خرج ما إذا لم تكن كذلك بأن وجدت بدونه أو وجد هو بدونها في صورة أو صور (قوله بما نسبتها له) أي بسبب أن بينهما مناسبة تقتضى ارتباطا بينهما واجتماعا في الحصول (قوله لما ذكر) أي من مناسبتها له (قوله وأما الخطر والإباحة) أي فقد اختلف فيما هو الأصل فيهما بعد البشة (قوله فمن الناس) أي العلماء فاهم هم الناس (قوله إن الأشياء) المراد منها ما يشمل الأقوال والأفعال وغيرها (قوله إلا ما أحاه الشرعة) أي دلت على إباحة ونسبى أن يراد بالإباحة هما الحواز بالمعنى الشامل للوجوب

الزكاة في المواشي لدفع حاجة الفقير فيقال ينتقض ذلك بوجوده في الجواهر ولا زكاة فيها (ومن شرط الحكم أن يكون مثل العلة في النفي والإثبات) أي تابعا لها في ذلك إن وجدت وجد وإن انتفى انتفى (والعلة هي الجالبة للحكم) بمناسبتها له (والحكم هو المطلوب للعلة) لما ذكر (وأما الخطر والإباحة فمن الناس من يقول إن الأشياء) بعد البشة (على الخطر) أي على صفة هي الخطر (إلا ما أحاه الشرعة

فان لم يوجد في الترمذ ما يدل على الإباحة فيمسك بالأصل وهو الحظر ، ومن الناس من يقول بصدده وهو أن الأصل في الأشياء بعد الثبوت إباحة على ( الإباحة إلا ما حطره الشرع ) والصحيح العكس وهو أن المصار على الحظر والمنافع على الحل ، أما قبل الثبوت فلا حكم يطلق بأحد لاسماء (٢٢) الرسول الموصول إليه ( ومعنى استصحاب الحال ) الذي يحتج به كما سيأتي

( أن يستصحب الأصل )  
أي عدم الأصل ( عدم الدليل الشرعي ) بأن  
لم يجد المحقق بعد البحث  
الشديد عنه قدر الطاقة  
كان لم يجد دليلا على  
وجوب صوم حرمة فيقول  
لا يجب باستصحاب الحال  
أي عدم الأصل ، وهو  
حجة حرمة . أما  
الاستصحاب المشهور  
الذي هو ثبوت أمر  
في الركن الثاني لثبوت  
في الأول حجة عدم ما هو  
الحقبة فلا ركة عندما  
في غرض دينار ناقصة  
روح رواج الكاملة  
بالاستصحاب ( وأما الأدلة  
فتقدم الحلق منها على  
الحق ) وذلك كالظاهر  
والمؤول بعدم اللط  
في المعنى الحقيقي على معناه  
المحاري ( وللوجوب للعلم  
على الموجب للطن ) وذلك  
كالنوار والآحاد فيقدم  
الأول إلا أن يكون عاما  
فحين الثاني كما تقدم من  
تخصيص الكيف بالنسبة  
( والبطق ) من كتاب وسنة  
( على القياس ) إلا أن يكون

والدب والكراهة ( قوله فيمسك ) معنى يتمسك فيه بالسبيل للأكد أو يطلب من النفس التمسك  
فيه فهي للطلب وهذه المصار تأكد وإيضاح لما قلها ( قوله إلا ما حطره الشرع ) أي دل على أنه محظور  
أي حرام ( قوله المصار ) جمع مصرة وهو ما يصير ويؤلم ( قوله أما قبل الثبوت ) أي سلخ التي  
صلى الله عليه وسلم الشريعة إلى الخلق وهو الظاهر إذ ما بين وصولها إليه وقبل تسليمها كما قبل  
وصولها إليه ( قوله فلا حكم ) أصليا أو فرعيا كما هو المقول عن الأشاعرة وجمع من غيرهم ولهذا  
قال المصنف في شرح مسلم إن من مات في العرة على ما كانت عليه العرب من عادة الأوثان فهو  
في النار ( قوله الموصول إليه ) أي الحكم ويلزم من اسماء الرسول اسماء رب الثواب والعقاب لقوله  
تعالى « وما كما معدين » أي ولا مثيلين « حتى يبعث رسولا » ( قوله وهو حجة حرمة ) وقوله أن مصمم  
حكمي الخلاف منه للشارح وإعالم بلغت إليه لأن معارضة ما به ( قوله المشهور ) أي المصنف  
إليه الاسم عند الإطلاق ولثبوت في الركن الأول أي وهو ما قبل ذلك الركن ( قوله تروح الخ )  
أي بأن رعب فيها بصفة الكاملة ( قوله بالاستصحاب ) أي لعدم وجوب الركة فيها في عهد صلى  
الله عليه وسلم وسين الاستصحاب للطلب ، ومعناه أن الباطل يطلب الآن صحة ما مضى وأما سكن  
الاستصحاب المشهور وهو ثبوت الأمر في الأول لثبوت في الثاني فاستصحاب مقولون كأن يقال  
في المكيا الموقوف الآن كان على عهد صلى الله عليه وسلم باستصحاب الحال في الماضي قال السكي  
ولم نقل الأصحاب به إلا في مثله واحد ركبتها خوف الإطالة ( لوله وأما الأدلة ) أي ترتبها ( قوله  
فتقدم الحلق الخ ) أي عند احكامها وساق مدلولاتها ( قوله على الحق ) أي بالنسبة للآخر وإن كان  
حليا في نفسه ( قوله والمؤول ) أي المحمول على معناه الروح من غير دليل ( قوله على معناه المحاري  
أي وعلى مجموع المعين لأنه باعتبار ذلك ما دل عليه دليل العكس الأمر ) ( قوله من تخصيص  
الكتاب بالنسبة ) مثاله « يوصيكم الله في أولادكم » الخ فإنه يخص بوله في الحديث « لا يرث المسلم  
الكاثر ولا الكافر المسلم » ( قوله والبطق ) أي وعدم البطق وهو قول الله وقول رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ( قوله من كتاب وسنة ) أي موارده أو آحاد ( قوله والقياس الحلق ) وهو أحوال  
الهارق فيه صنفا كقياس المعناه على الموراء في البيع من الصحة وإن أحمل الفرق بأن المعياء  
يرشد إلى للرعي الحد فقسس والموراء توكل إلى نفسها وهي ناقصة الصر فلا مدعى فيكون  
المور مطية المهرال لصعته ( قوله وذلك كقياس العلة الخ ) معني أنه إذا تردد الفرع بين ثلاثة أحوال  
أحدها علة موحدة للحكم ألحق به ولو كان أكثر شها بغيره أو كان له بطر على قياس الشبه بل وعلى  
قياس الدلالة ( قوله أي يعمل به ) أي بأن يصعد ( قوله ومن شرط المق ) أي شرطه المحقق له أي  
الذي لا يكون صالحا للإفاء إلا به ( قوله وهو المجتهد ) أي المطلق المصنف إليه الاسم عند الإطلاق  
( قوله خلافا ومدها ) هما مصومان على مرجع الخافض والتقدير من مخالف مذهب إمامه ومذهب  
لإمامه ( قوله أي بمسائل الفقه ) أي بالمسائل التي هي الفقه ( قوله وقواعده الخ ) هو بدل مما قبله  
والمراد أنه عالم عمله يتمكن من العلم بها من استجراح ما يرد عليه إذ لا مصور العلم بجميعها

لأنها

البطق عاما فيخص بالقياس كما تقدم ( والقياس الحلق على الحق ) وذلك كقياس العلة

على قياس الشبه ( فان وجد في البطق ) من كتاب أو سنة ( ما سير الأول ) أي عدم الأصل الذي يصر عن استصحابه باسم صاحب  
الحال فواضح إنه يعمل بالبطق ( وإلا ) أي وإن لم يوجد ذلك ( فيستصحب الحال ) أي عدم الأصل أي يعمل به ( ومن شرط  
للمت ) وهو المجتهد ( أن يكون عالما بالفقه أصلا وفرعا خلافا ومدها ) أي بمسائل الفقه وقواعده ومروعه وبما فيها من الخلاف

لنذهب إلى قول من ولا مخالفه بأن محدث قولاً آخر لاستلزام اتفاق من قبله عدم فهمهم إليه على فيه (وأن يكون كمال الآلة في الاجتهاد عارفاً بما يحتاج إليه في استنباط الأحكام من الحجة واللغة ومعرفة الرجال الراويين) (٢٣٣) للأخبار لأحد برواية

المقبول منهم دون المبرج (ونفس الآيات الواردة في الأحكام والأخبار الواردة فيها) ليسوا حق ذلك في اجتهاده ولا مخالفه وما ذكره من قوله عارفاً بالحج من حمله أدلة الاجتهاد ومنها معرفة بقواعد الأصول وعرفته بذلك (ومن الأصول وعرفته بذلك) (ومن شرط المسقى أن يكون من أهل التقليد معقله في الفقه) فان لم يكن الشخص من أهل التقليد بأن كان من أهل الاجتهاد فليس له أن يستعمل كقول (وليس للعالم) أي المجهل (أن يقلد) لممكنه من الاجتهاد (والقول: قول قول القائل بلا حجة) يذكرها (على هذا قول قول النبي صلى الله عليه وسلم) فيما ذكره من الأحكام (يسمى تقليداً) وسهم من قال التقليد قول قول القائل وأنت لا تدري من أين قاله) أي لا تعلم مأخذه في ذلك (فان قلنا إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول بالقياس) بأن يجتهد (فيحور أن يسمى قول قول تقليداً) لا خيال أن يكون عن اجتهاد. وإن قلنا إنه

لأنها لا تسامى موارد الأركان (قوله منه) أي الخلاف أي من أقواله بأن لا يخرج عنه (قوله كمال الآلة) المراد أن تكون آلات الاجتهاد كما لها حاصلة عنده ولا بشرط أن يبلغ في النحو واللغة الدرجة العليا بل يكفي ما يوصله فيها الدرجة الوسطى وهو ما يحتاج إليه منها في استنباط الأحكام (قوله ومعرفة الرجال) ويكفي في زماننا الرجوع إلى أهل الحديث كالإمام أحمد والبخاري ومسلم وغيرهم فيعمد عليهم في تعديل والجرى (قوله بقواعد الأصول) أي أصول الفقه وأصول الدين (قوله وغير ذلك) كمعرفة مواقع الاحتجاج بحث يعرف أن ما أدى إليه اجتهاده ليس مخالفاً للاجماع ومعرفة الناسخ والمنسوخ وأسباب البرول وشرط التواتر والصحيح والضعف (قوله ومن شرط المسقى) أي من يطلب الفقه من غيره وسواء له العمل شيئاً غيره (قوله من أهل التقليد) بأن يكون من أهل الاجتهاد قدر على الترجيح أولاً لكنه لم يبلغ مصف الاجتهاد (قوله فتقلد المعنى الخ) أي العمل بما هو عليه وعداله أو مطبوعهما وكذا غير العدل إذا علم بالقرائن صدقه أو اعتقده بما يظهر، وحكي في جمع الجوامع قولاً بغير عوار إفتاء للتقليد وإن لم يتقدر على الترجيح لأنه ما قبل لما يقتضيه من إمامه وإن لم يصرح بقلده منه قال الشارح في شرحه وهذا الواقع في الأعصار المتأخره (قوله وليس للعالم الخ) أي محرم عليه ذلك وإن كان فاصياً وإن كان غيره أعلم منه وإن صاق الوفاء عن الاجتهاد فلا يصح تقليده ولا العمل بما عليه لممكنه من الاجتهاد الذي هو أصل التقليد ولا يجوز العدول عن الأصل مع إمكانه إلى بدله (قوله قول قول القائل) أي اعتقاده مع العمل به أولاً ومنه قول المعنى قول القاصي قول الشهود وقول حر الواحد وحرح بقوله بلا حجة ما إذا ذكرها للتأهل للأخذ منها وإلا فسكتم ذكرها، والمراد بالقول الرأي والاعتقاد وهو محار مشهور يدخل الحدود فدخل في ذلك ما إذا اعتقدت فعل الحر من غير أن عرف دليله (قوله بأن يجتهد) فمفسر للمراد من القياس وتؤيده خبر الرهان بالاجتهاد بدل القياس (قوله فان قلنا الخ) هذا هو الراجح وعليه فالصواب أنه لا يعطى فيه تبرها لمصنف السوء عن الخطأ في الاجتهاد (قوله إن هو) أي ما الملتطوق له صلى الله عليه وسلم إلا وحى وهو يدل على أن جميع ما صدر عنه عليه الصلاة والسلام انتهى من الوحي والحق أنه صلى الله عليه وسلم عهده ومعنى الآية حينئذ وما يصدر بطقه بالقرآن عن الهوى ما القرآن إلا وحى يوحى (قوله بذل الوسع) أي المدور أي صرفه في النظر في الأدلة وقوله بل نوع العرص أي لأجل الوصول إليه وقوله المقصود صفة كاشمة للعرص وقوله عن العلم بأن للعرص المقصود على أن المراد بالعلم هو علم الحكم المذكور وقوله ليحصل له أي ليحصل ذلك العرص لذلك البادل (قوله إن كان كمال الآلة) وهو المجتهد المطلق وظاهره أن غيره من النوعين السابقين كهو في ذلك وإعنا انتصر المصنف على ذلك لأن كلامه فيه وعلى كل فلو أسقط قوله إن كان كمال الآلة لكان أولى اه من الحاشية (قوله فأصاب) بأن وافق ما أداه اجتهاده إليه ما هو الحكم في الواقع (قوله أحران) أي صبيان من الثوب عليهما الله كمة وكمة (قوله وإصابه) اغترص بأن الإصابه ليست من صفة فكيف ثابت عليها؟ وأجاب السكي بأنه قد ثبت على ما ليس من صفة إذا كان من آثار صفة ثم حور أن يكون الآخر الثاني على كونه من صفة فتدنى بها من صفة (قوله أنه أحر واحد) ولا يتم عليه بسبب

لا يجتهد وإنما يقول عن وحى وما يطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى فلا يسمى قول قول تقليداً لاسماده إلى الوحي (وأما الاجتهاد فهو بذل الوسع في نوع العرص) للمقصود من العلم ليحصل له (فالمجتهد إن كان كمال الآلة في الاجتهاد) كما تقدم (فان اجتهد في الفروع فأصاب فله أحران) على اجتهاده وإصابته (وإن اجتهد فيها وأخطأ فله أجر) واحد على اجتهاده وسبب ذلك

حطہ إلا إن حصر فی اجتہادہ بأن لم یبذل وسعہ فلا أجر وهو آثم (قوله ومنہم) أى الأصولیین کالاشعرى والبلاقلانی (قوله مصیب) وعلیہ فالظاهر أن له أجرین (قوله الكلامیة) أى النسبۃ إلى الفن المسمى بالكلام (قوله أى العقائد) أى المعتقدات أى المطلوب اعتقادها (قوله بالتثلیث) أى کون الآلهة ثلاثة : الله والمسیح ومرتیم بشهادة قوله «أأنت قلت للناس اتخذونی وأمی إلیہین من دون الله» (قوله النور والظلمة) یعنی أنہما قدیمان عندهم وامتزجا فتولد من امتزاجہما العالم (قوله وللعاد فی الآخرة) أى عود الجسم بأن یبعث الله الموتی من القبور ویرد الروح إلیہا وفی الحدیث «یحشر الناس عواء غرلا» ثم یزاد فی أجسام أهل الجنة لتوفیر علیہم اللذات وفی أجساد أهل النار خلطاً للعقوبات ، ورد أن سن الکافر كأحد (قوله وللحدین) من الإلحاد وهو البیل عن الاستقامة (قوله وحلقہ) هو بالنصب عطفاً علی صفاتہ (قوله وغیر ذلك) هو بالنصب أيضاً أى وفی نعمہم غیر ذلك مما أثبتہ أصل ککون ارتکاب الکبیرة لا یزیل الإیمان فان المعتزلة تفوا ذلك وقالوا بل یزیلہ بمعنی أنه واسطۃ بین الإیمان والکفر (قوله ودلیل من قال الخ) وهم الجمهور (قوله لس کل محتہد فی العروع مصیبا) بل قد وقد کما علم مما تقدم (قوله وأصاب) أى باجتہادہ ما أن أذاه إلى ما هو الحکم فی الواقع (قوله فله أجر واحد) ولا یبعد أن یؤجر علی الحکم أيضاً وعلى قصد الحکم بالحق ، وفی رواية الحاکم «إذا اجتہد الحاکم فأخطأ فله أجر وإن أصاب فله عشرہ أحر» ولا منافاه لأن الاخلار بالقلیل لا ینفی الکثیر والجواز أنه أعلم أولاً بالأجرین فأخبر سہما ثم بالفسرة فأخبر سہا أو أن الأحرین یساویان العشرة (قوله خطأً المجتہد) أى حکم بخطئہ وبدأ بنق الخطأ فی بیان وحہ الدلالة عکس الواقع فی الحدیث اہتماً بہ فأنہ للثبت للمطلوب بل هو محل الرابع لآخر (قوله رواہ الشیخان) أى البخاری ومسلم إلا أن هذا اللفظ لیس لفظ البخاری وإنما لفظ البخاری ما ذکرہ بقوله إذا اجتہد الحاکم الخ وظاہرہ أنه لو لم یکن حاکماً لا یحصل له الأحران ولیس مراداً لحنثہ المراد بالحاکم مثبت الحکم والمراد من قوله حکم أثبت الحکم . والله أعلم بالصواب ، وإلیہ المرجع والمآب .

(ومنہم من قال کل محتہد فی العروع مصیب) بناء علی أن حکم الله فی حقہ وحق مقلدہ ما أدى إلیہ اجتہادہ (ولا يجوز أن یقال کل محتہد فی الاصول الكلامیة) أى العقائد (مصیب لان ذلك یؤدی إلى تصویب أهل الضلالة من النصاری) فی قولہم بالتثلیث (والمحوس) فی قولہم بالأصلین للعالم النور والظلمة (والکفار) فی سہم التوحید وشۃ الرسل والمعاد فی الآخرة (والمحدس) فی سہم صفاتہ تعالی کالكلام وحلقہ أموال المدوکوہ مرثا فی الآخرة وعمر ذلك (ودلیل من قال لیس کل محتہد فی العروع مصیبا قوله صلی الله علیہ وسلم «من اجتہد فأصاب فله أحران ومن اجتہد وأخطأ فله أجر واحد» وحہ الدلیل أن الی صلی الله علیہ وسلم خطأً المجتہد نارة وصوتہ أخری) والحدیث رواہ الشیخان وللفظ البخاری «إذا اجتہد الحاکم حکم فأصاب فله أحران وإذا حکم فأخطأ فله أجر» والله أعلم .

عمد الله قد تم طبع کتاب [الورقات فی أصول الفقه] للامام «عبد الملك الجوينی الشافعی» وعلیہ شرح العلامة «جلال الدین المحلی» وحاشیة الشیخ «أحمد بن محمد الدمیاطی»

فقہ شافعی میں قبل ازیں آٹھ کتابیں شائع کی گئیں تھیں۔ اور مرکز توعیہ الفقہ الاسلامی کے قیام کے بعد مرکز کے زیر اہتمام شائع ہونے والی یہ دوسری اہم کتاب ہے۔ یہ کتاب الورقات امام الحرمین الجوینی رحمہ اللہ کی ہے اس کی شرح شیخ الاسلام مفتی الامام امام جلال الدین المحلی نے کی اور اس پر المہر العلامہ الشیخ احمد الدمیاطی نے حاشیہ لکھا۔ ایک صاحب خیر نے دو ہزار پانچ سو کی تعداد میں شائع کردار جامعات کے طلبہ کو مفت دینے کے لئے فرمایا۔ قارئین کتاب سے گزارش ہے کہ صاحب خیر اور ان کے والدین کو اپنی خصوصی دعاؤں میں نہ بھولیں۔ اگر اہل خیر حضرات کا ایسا ہی تعاون جاری رہے تو دیگر کتب فقہ شافعی بھی شائع ہوتی رہیں گی۔ انشاء اللہ یہ ساری کتابیں مرکز توعیہ الفقہ اپنی جانب سے جامعات کے شافعی طلبہ کو مفت روانہ کرے گا۔



**الورقات** امام الحرمین ابوینی کی ولادت ۴۱۹ھ میں ہوئی۔ آپ عظیم المرتبت شخصیت کے حامل اصول و کلام اور علوم اسلامیہ میں بے مثال عالم ہونے کے ساتھ شاعر و ادیب اور فصاحت و بلاغت کے شہسوار ہیں۔ سچ ہے کہ علم کبھی ضائع نہیں ہوتا۔ آپ اس کی ایک زندہ مثال اور اسکے مصداق ہیں۔ آپ کے انتقال کے وقت چار سو علماء کرام آپ کے اجلہ تلامذہ میں تھے جس میں ایک حجتہ الاسلام امام غزالی بھی ہیں۔ حضرت امام غزالی نے اس دنیا میں جو علمی کارنامے چھوڑے ہیں وہ کسی سے پوشیدہ نہیں۔ آپ کی ایک کتاب احیاء علوم الدین کے متعلق علمائے کرام نے فرمایا کہ اگر دنیا سے سارے علوم ختم ہو جائیں اور صرف کتاب احیاء العلوم باقی رہے تو سارے علوم پھر سے قائم ہو سکتے ہیں۔ آپ اندازہ کر سکتے ہیں کہ جب ایک امام غزالی کا یہ بے مثال علمی کارنامہ ہے تو دیگر چار سو علمائے کرام نے تبلیغ اسلام اور اشاعت دین میں کیا کیا نمایاں کام انجام دیئے ہونگے جب ہی تو آج امام الحرمین کے موجودہ سال ۱۴۱۹ھ کو ایک ہزار سال مکمل ہونے کے باوجود ان کی علمی ضیاء پاشیاں سورج کی طرح روشن ہیں۔ بقول شاعر:

ہوگا کبھی فلک پہ وہ خورشید جلوہ گر کہتے ہیں آفتاب کبھی ڈوبتا نہیں

آپ کے تفصیلی حالات الورقات اور وزنامہ سیاست و رہنمائے دکن میں شائع ہو چکے ہیں۔ آپ نے (۲۸) کتابیں لکھیں۔ یہ الورقات بظاہر مختصر ہے۔ لیکن اصول فقہ کا ایک سمندر ہے اسکی کئی علماء کرام نے شرح کی ہیں۔ یہ شرح امام مغلنی کی ہے۔

**شرح الورقات** آپ کا اسم گرامی محمد بن احمد مغلنی ہے۔ علماء شافعیہ میں نہایت مشہور بزرگ ہیں۔ آپ کی پیدائش اور وفات شہر قاہرہ (مصر) میں ہوئی۔ آپ عظیم المرتبت مفسر اور علم اصول میں بلند پایہ عالم ہیں۔ ابن عمامہ نے آپ کو تفقازانی عرب بتایا ہے۔ اپنے بارے میں آپ فرماتے ہیں کہ میرا ذہن کسی خطا کو قبول نہیں کرتا ہے۔ آپ کی بارعب شخصیت تھی رو رعایت کے بغیر حق بات کو واضح بیان کرتے اور ظالموں اور حکام سے تکلیف کا سامنا کرتے۔ یہ حکام جب آپ کی خدمت میں آتے تو آپ ان کو اجازت نہیں دیتے تھے۔ آپ پر سب سے بڑی قضاء عدلیہ پیش کی گئی آپ قبول نہیں کئے تفسیر میں آپ کی مشہور کتاب تفسیر جلالین ہے جس کا نصف حصہ علامہ جلال الدین سیوطی نے مکمل کیا۔ آپ صاحب تصانیف کثیرہ ہیں۔ منجملہ ان کے کنز الراغبین، شرح منہاج فقہ شافعی (دو جلدیں) البدر الطالع فی حل جمع الجوامع، شرح الورقات، انوار المصنئۃ، مدہ شریف کی مختصر شرح، القول المفید فی النیل السعدی اور طب نبوی وغیرہ۔ آپ کی وفات ۸۶۳ھ میں ہوئی۔

**حاشیۃ دمیاطی** اسم گرامی احمد بن محمد ہے۔ شہاب الدین لقب ہے۔ البناء سے مشہور ہیں۔ دمیاطی شہر دمیاط کی طرف نسبت ہے۔ فنِ قرأت کے ماہر عالم ہیں۔ نقشبندی بزرگوں میں سے ہیں۔ دمیاط شہر میں آپ کی ولادت ہوئی اور وہیں آپ کی نعوذ نما ہوئی۔ قاہرہ (مصر) حجاز اور یمن کے علماء کرام سے آپ نے علم حاصل کیا اور مکہ مکرمہ میں مفتی رہے۔ آپ صاحب تصانیف ہیں۔ آپ کی کتابوں میں اتحاف فضلاء البشر بالقرات الاربعۃ عشر، اختصار سیرت طلبیہ اور شرح الورقات پر حاشیہ لکھا اور کئی کتابیں لکھی۔ ۱۱۱۴ھ میں حج کے لئے تشریف لے گئے تھے کہ مدینہ منورہ میں آپ کا انتقال ہوا اور جنت البقیع میں تدفین عمل میں آئی۔

**نفوذ** اردو کی چوتھی جماعت کے طلبہ کے لئے طریقہ نماز شافعی اور پانچویں جماعت کے لئے رسالہ فقہ شافعی اور عربی کی ابتدائی جماعت کے لئے فقہ میں سفینۃ النجاہ اور اصول فقہ میں الورقات و شرح الورقات اور مولوی کے لئے الدر الثمین تالیف شیخ سالم باحطاب علیہ الرحمۃ یہ ساری کتابیں مفت روانہ کی جائیگی۔ بشرطیکہ مدارس و جامعات اپنا مطبوعہ مراسلہ پتہ ذیل پر روانہ کریں۔

الناشر - عزان بن عبود جباری مکان نمبر 280-11-18 بارکس - حیدرآباد ۵۰۵ اے پی (انڈیا)

یوزع مجلاتاً للمدارس والجامعات الإسلامية التي تهتم باللغة العربية